



ملامح الأداء الاقتصادي

في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية | 2013م







ملامح الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2013ء



المحتويات

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
فْسم الأول : نظرة على أداء الاقتصاد العالمي وآفاقه المستقبلية
د؛ الأداء الاقتصادي والاستثمار
يا: التبادل التجاري العالمي
ثا: الأُسعار
فُسم الثاني : نظرة عامة على الأداء الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
<u>لا:</u> الأداء الاقتصادي
يا: التجارة الخارجية
ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
عا: سوق العمل
امسا: القطاع المصرفي
ادسا: القطاع النقدي
فُسم الثالث : ا لأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
مارات العربية المتحدة
ملكة البحرين
مملكة العربية السعودية
لطنة عمان
ىلة قطر
ىلة الكويت

تقديم

في ظل التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي من أزمات اقتصادية وسياسية، إضافة إلى الأزمة المالية العالمية وتداعيتها على الأسواق العالمية وعلى اقتصادات دول مجلس التعاون من خلال تراجع أسعار النفط، إلا أن دول المجلس اتخذت من الإجراءات والتدابير ما ساعدها على مواجهة تلك التحديات والاستمرار في التقدم والنمو والحفاظ على مستويات مرتفعة من التنافسية، حتى باتت معظم دول المجلس تنافس أكثر دول العالم تقدماً في بعض من أهم المجالات والقطاعات الاقتصادية، إلا أنه لا زال موضوع الاستقرار الاقتصادي ومواجهة الأزمات الدولية يحظى باهتمام كبير في الأونة الأخيرة من قبل العديد من الكيانات الإقليمية والعالمية والمنظمات الدولية، لذا تعمل عدد من المنظمات الدولية على دراسة وتقدير آفاق الأداء الاقتصادي لدول العالم ليكون أساساً للتخطيط ورسم السياسات.

ويهدف تقرير ملامح الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2013م إلى دعم راسمي السياسات في دول مجلس التعاون بصورة معلوماتية دقيقة عن التطورات الاقتصادية لمناطق العالم المختلفة، ثم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والآفاق المستقبلية المحتملة من خلال دراسة المؤشرات المتعلقة بالأداء الاقتصادي والتقديرات المستقبلية لهذه المؤشرات. وقد اعتمدت الدراسة على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي في الجزء الخاص بالأداء الاقتصادي العالمي وآفاقه المستقبلية، بينما يعتمد الجزء الخاص بملامح الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على التقارير الإحصائية التي يصدرها المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك على الإحصاءات الصادرة عن الأجهزة الإحصائية والبنوك المركزية وبعض من الهيئات المصدرة للبيانات الخاصة بدول مجلس التعاون.

ويقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام، يُلقي القسم الأول الضوء على أداء الاقتصاد العالمي وآفاقه المستقبلية، ثم يستعرض القسم الثاني نظرة عامة على ملامح الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2013م، بينما يعرض القسم الثالث الأداء الاقتصادي لكل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أهم النتائج

- 4.1 % معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العالمي المتوقع بحلول عام 2017م.
- 90.9 تريليون دو لار حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية المتوقع بحلول عام 2017م.
- 26.1% نسبة الادخار القومي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي المتوقع بحلول عام 2017م.
- معدل نمو متوقع لحجم التجارة العالمية من السلع والخدمات بحلول عام 2017م.
- 219.3 مليار دولار حجم الحساب الجاري العالمي المتوقع بحلول عام 2017م.
- 95.4 دولار أمريكي متوسط السعر المتوقع لبرميل النفط الخام بحلول عام 2017م.
- 3.7 % معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لاقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2013م.
- 1.6 تريليون دو لار حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2013م.
- 33.5 ألف دولار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس النعاون خلال عام 2013م
- 45.9% مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2013م.
- 1.4 تريليون دولار حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون عام 2013م.
- 467.5 مليار دو لار هو حجم الميزان التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2013م.
- 17.2 مليون برميل متوسط حجم الإنتاج اليومي من النفط في دول مجلس التعاون مما يجعلها في المرتبة الأولى عالميا كأكبر منتج للنفط.

القسم الأول نظرة على أداء الاقتصاد العالمي وآفاقه المستقبلية

يتناول هذا القسم عرضا للأداء الاقتصادي العالمي وآفاقه المستقبلية للسنوات من 2008 - 2017 م مثل التطور في معدل النمو الاقتصادي، وتطور حجم الناتج المحلي الإجمالي، وتطور حجم الادخار القومي العالمي، بالإضافة إلى التعرف على وضع التجارة الخارجية العالمية والتطورات في مستويات الأسعار.

أولا: الأداء الاقتصادي والاستثمار

1. النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي

4.1 % معدل النمو الاقتصادي الحقيقي المتوقع للناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام 2017م.

بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العالمي نحو 3.3 % خلال عام 2013م مقارنة بنحو 4.1 % عام 2012م. ومن المتوقع أن يصل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 4.1 % عام 4.1 % معدل 4.1 % في المتوسط خلال الفترة (4.102 – 4.100م). ومن الجدير بالذكر أن اقتصاد مجموعة الدول النامية والناشئة بآسيا قد حقق أعلى معدل نمو حقيقي خلال الفترة (4.000 – 4.10م) مقارنة بغير ها من مجموعات الدول، ومن المتوقع استمرار تقدمها على غير ها من مجموعات الدول خلال الفترة (4.000 – 4.10م).

وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بها نحو 2.3 % خلال عام 2013م ومن المتوقع ارتفاعه ليصل إلى 4.4 % بحلول عام 2017م.



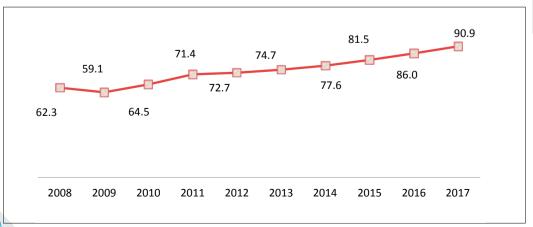
القيم خلال الفترة (2014-2017م) متوقعة. | المصدر: صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2014م

2. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

90.9 تريليون دولار حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي المتوقع بحلول عام 2017م.

بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي نحو 74.7 تريليون دولار خلال عام 2013م مقارنة بنحو 72.7 تريليون دولار خلال عام 2012م، ليحقق بذلك ارتفاعاً بنسبة تبلغ نحو 2.8 %، ومن المتوقع ارتفاعه ليصل إلى 90.9 تريليون دولار بحلول عام 2017م.

تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي (بالأسعار الجارية) خلال الفترة (2008 - 2017م) تريليون دولار

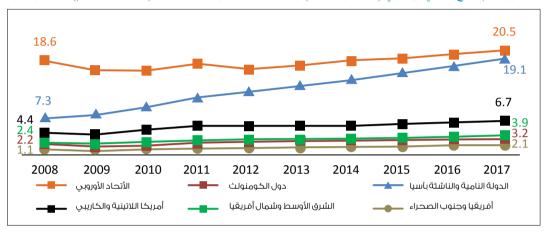


البيانات خلال الفترة (2014–2017م) متوقعة. | المصدر: صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2014م

74.7 تريليون دولار حجم الناتج المحلي الاجمالي العالمي خلال عام 2013

وعلى مستوى مجموعات الدول، تقدمت مجموعتي دول الاتحاد الأوروبي والدول النامية والناشئة بآسياعلى غيرهم من المناطق من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2008 - 2013م)، ومن المتوقع استمرار تفوقهما على غيرها من مجموعات الدول خلال الفترة (2014 - 2015م). أما على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 3.1 تريليون دو لار خلال عام 2013م، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 3.9 تريليون دو لار جلول عام 2013م.

تطور حجم الناتج المحلى الإجمالي (بالأسعار الجارية) وفقا لمجموعات الدول خلال الفترة (2008 - 2017م) تريليون دولار



البيانات خلال الفترة (2014-2017م) متوقعة. | المصدر: صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2014م

3. الادخار القومي العالمي

ارتفعت نسبة الادخار القومي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي لتصل إلى 25 % خلال عام 2013م مقابل 24.9 % خلال عام 2012م، ومن المتوقع ارتفاع نسبة الادخار القومي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي لتصل إلى 26.1% بحلول عام 2017م.

تطور نسبة الادخار القومي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة (2008 - 2017م) (%)



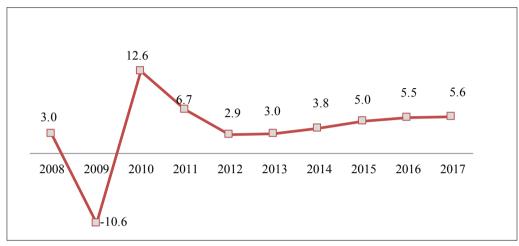
البيانات خلال الفترة (2014-2017م) متوقعة. | المصدر: صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2014م

ثانيا: التبادل التجاري العالمي

1. حجم التجارة العالمية

شهد معدل نمو حجم التجارة العالمية من السلع والخدمات ارتفاعا ليصل إلى 3 % خلال عام 2013م مقابل 2.9 % خلال عام 2012م، ومن المتوقع استمرار ارتفاعه ليصل إلى 5.6% بحلول عام 2017م.





البيانات خلال الفترة (2014-2017م) متوقعة | المصدر: صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2014م

2. الحساب الجاري العالمي

219.3 مليار دولار حجم الحساب الجاري العالمي المتوقع بحلول عام 2017م.

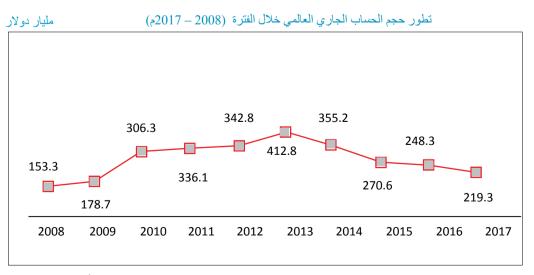
%5.6 معدل نمو

حجم التجارة العالمية

من السلع والخدمات المتوقع بحلول عام

2017ع.

ارتفع حجم الحساب الجاري العالمي من السلع والخدمات ليصل إلى 412.8 مليار دولار خلال عام 2013م مقابل 342.8 مليار دولار خلال عام 2012م، ومن المتوقع أن يبلغ نحو 219.3 مليار دولار بحلول عام 2017م.



البيانات خلال الفترة (2014-2017م) متوقعة | المصدر: صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2014م

ثالثا: الأسعار

1. معدل التضخم

حقق معدل التضخم العالمي انخفاضا ليبلغ نحو 9.5 % خلال عام 2013م مقابل 4.2 % خلال عام 2012م، كما أنه من المتوقع ان يصل الى 3.7 % عام 2017م.



البيانات خلال الفترة (2014–2017م) متوقعة. | المصدر: صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2014م

7.5 % متوسط معدل التضخم المتوقع بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة 2012 م 2014

3.7 % معدل

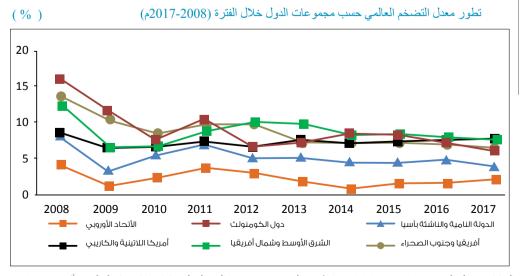
التضخم العالمي

المتوقع بحلول عام

2017ع.

وعلى مستوى مجموعات الدول، ارتفع معدل التضخم بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بمجموعات الدول الأخرى خلال عامي 2012م و 2013م، ومن المتوقع استحواذها على أعلى معدل للتضخم خلال الفترة (2014 – 2017م) بمتوسط 7.5 %.

وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، سيظل معدل التضخم في العالم مكبوحاً نظرا الاستمرار تراخي النشاط الاقتصادي بشكل كبير في الاقتصادات المتقدمة والهبوط المتوقع في أسعار السلع الأولية.



البيانات خلال الفترة (2014–2017م) متوقعة. | المصدر: صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2014م

2. متوسط أسعار النفط الخام

95.4 دولار متوسط سعر البرميل من النفط الخام بحلول عام 2017م.

بلغ متوسط سعر البرميل من النفط الخام نحو 104.1 دولار خلال عام 2013م مقابل 105.0 دولار سعر البرميل خلال عام 2012م، وتشير عقود النفط المستقبلية إلى تراجع أسعار النفط تدريجياً حيث من المتوقع انخفاض متوسط سعر البرميل الى 95.4 دولار في عام 2017م.



متوسط ثلاثة أسعار (خام برنت وغرب تكساس وفاتح دبي) المصدر: صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2014م

القسم الثاني

نظرة عامة على الأداء الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

يتاول هذا القسم الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون من خلال دراسة التطور في مؤسرات النمو الاقتصادي، واستعراض أهم القطاعات الرائدة للنشاط الاقتصادي لدول مجلس التعاون، كما يتناول هذا القسم وضع التجارة الخارجية إضافة إلى وضع عظاع النفط والغاز من حيث الإنتاج وحجم التجارة الخارجية وحجم الاحتياطي من النفط والغاز، وأخيرا يهتم هذا القسم بدراسة أوضاع سوق العمل والتطورات النقدية والمالية لدول مجلس التعاون.

أولا: الأداء الاقتصادي

على الرغم من التطورات العالمية والإقليمية التي ألقت بظلالها على أداء الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة، سيما الازمة المالية العالمية، إلا أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية استطاعت بفضل الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي اتخذتها ان تحقق معدلات أداء اقتصادي متميزة بين دول العالم.

ومن المتوقع أن تنعكس المشروعات الكبرى التي تتم في معظم دول المجلس، سيما في مجال البنية التحتية، على استمرار النمو الاقتصادي بمعدلات أسرع من السنوات الأخيرة، وترفع من مستوى ثقة المستثمرين في السياسات والإجراءات التي تتبناها حكومات تلك الدول لتعزيز الاستقرار وخلق بيئة جاذبة للأعمال والاستثمار.

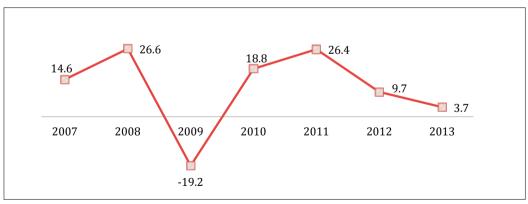
وتوضح المؤشرات التالية التطور الذي لحق بجوانب مختلفة من الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون قبل وقوع الأزمة المالية العالمية وحتى أحدث بيانات صادرة عن دول المجلس.

1. معدل النمو للناتج المحلى الإجمالي

3.7 % معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بدول مجلس التعاون عام 2013م.

تواصل اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية النمو بقوة، وإن كان بمعدلات أكثر بطنا مقارنة بالسنوات الأخيرة، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون خلال عام 2013م ليصل إلى3.7 % مقارنة بحوالي 9.7 % خلال عام 2012م.

تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون خلال الفترة (2007-2013م) (%)



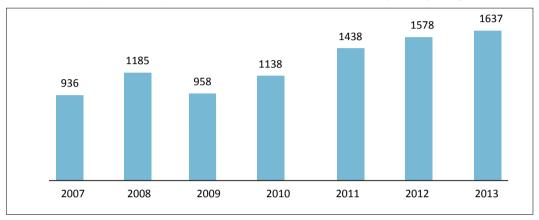
المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

2. الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى 1637 مليار دولار خلال عام 2013م مقابل 1578 مليار دولار خلال عام 2012م. وبمقارنة حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون خلال عام 2013م، يتبين أن المملكة العربية السعودية تأتي في مقدمة دول مجلس التعاون من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي اذ يمثل نحو 45.5 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون.

1637مليار دولار حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2013م.





المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

3. القطاعات الرائدة للنشاط الاقتصادي

قطاع النفط والغاز هو القطاع الرائد النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون حيث يساهم بـ 45.9% في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2013م.

قطاع النفط والغاز هو القطاع الرائد للنشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2013م، إذ ساهم بحوالي 45.9 % من الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع الخدمات الحكومية 10.3 %، ثم الصناعات التحويلية بنسبة 9.4 %، يليه تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 8.6 %.

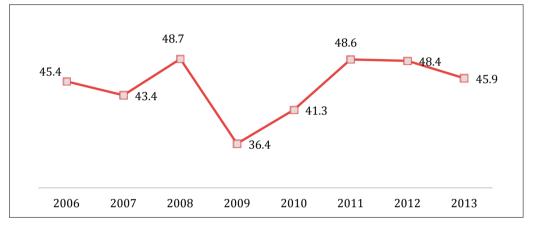
مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام 2013م



وقد ظل قطاع النفط والغاز القطاع الرائد للنشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون خلال السنوات الثمان الأخيرة، إذ ظل يساهم بحوالي 44.8 % في المتوسط خلال الفترة (2006-2013م) من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، على الرغم من زيادة مساهمته بشكل ملحوظ خلال بعض السنوات وخاصة عام 2008م و 2011م، وذلك كما هو موضح في الشكل التالى.

قطاع النفط والغاز يساهم بـ 44.8% في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2006 - 2013م.





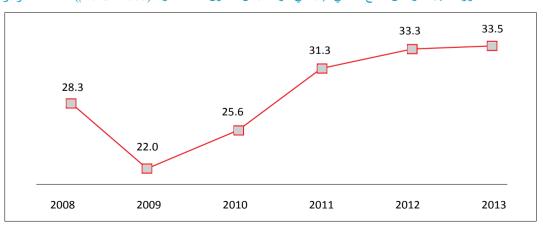
المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

4. نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي

يشير الشكل البياني التالي إلى تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لـدول مجلس التعاون خـلال الفـترة (2008 – 2013م)، وقد تبين ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون ليصل إلى 33.5 ألف دو لار للفرد خلال عام 2012م، وقد جاءت دولة قطر في مقدمة دول مجلس التعاون من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2013م اذ بلغ 101.4 ألف دو لار.

33.5 ألف دولار هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون لعام 2013م.

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي لدول مجلس التعاون خلال الفترة (2008–2013م) الف دو لار



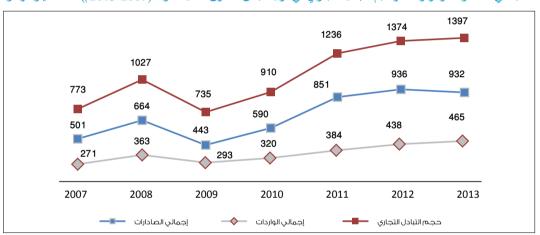
ثانيا: التجارة الخارجية

1. التبادل التجاري

1397 مليار دولار حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون عام 2013م.

بلغ حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون نحو 1397 مليار دولار خلال عام 2013م مقابل 1374 مليار دولار خلال عام 2012م، وبذلك تأتي دول مجلس التعاون في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من حيث حجم التبادل التجاري للعام 2013م. وقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون من حيث حجم التبادل التجاري خلال عام 2013م، يليها دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية، إذ يشكل حجم التبادل التجاري لكل منهما نحو 39.0 % و 29.6 % من إجمالي حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون. كما أن دول المجلس جاءت في المرتبة الرابعة عالمياً من حيث قيمة الصادرات عام 2013م بإجمالي 932 مليار دولار، حيث تسبقها كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. أما الواردات، فتأتي دول مجلس التعاون في المرتبة 12 عالمياً بين أكبر الدول المستوردة في العالم لعام 2013م حيث بلغت قيمة وارداتها 465 مليار دولار.

اجمالي الصادرات والواردات وحجم التبادل التجاري في دول مجلس التعاون خلال الفترة (2007-2013م) مليار دولار



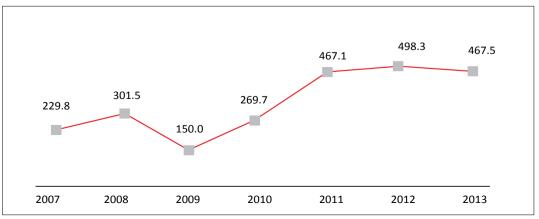
المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

2. الميزان التجاري

467.5 مليار دولار هـو حجم الميزان التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2013 م.

بلغ حجم الميزان التجاري 467.5 مليار دو لار خلال عام 2013م مقابل 498.3 مليار دو لار خلال عام 2012م. وقد جاءت المملكة العربية السعودية في مقدمة دول مجلس التعاون من حيث حجم الميزان التجاري خلال عام 2013م، يليها دولة قطر، ثم دولة الكويت، إذ يمثل حجم الميزان التجاري لكل منهم نحو 44.4 % و.23.5 % و 18.1 % على التوالي من إجمالي حجم الميزان التجاري بدول مجلس التعاون.

تطور حجم الميزان التجاري لدول مجلس التعاون خلال الفترة (2007– 2013م) مليار دولار



ثالثا: النفط والغاز

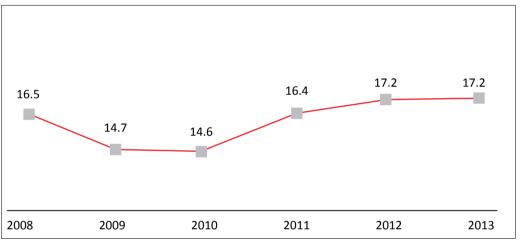
دول مجلس التعاون في مقدمة دول العالم كأكبر منتج للنفط في العالم بواقع 17.2 مليون برميل يوميا عام 2013م

1. إنتاج النفط

تأتي دول مجلس التعاون في مقدمة دول العالم كأكبر منتج للنفط في العالم لعام 2013م بإجمالي 17.2 مليون برميل يومياً بنسبة 23.6 % من الإنتاج اليومي العالمي، تليها روسيا بإجمالي 10.2 مليون برميل يومياً، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بإجمالي 7.4 مليون برميل يومياً.

بقي حجم الإنتاج اليومي من النفط في دول مجلس التعاون خلال عام 2013م و2012م على نفس المستوى ليصل الى 17.2 مليون برميل يوميا مقابل 16.4 مليون برميل يوميا خلال عام 2011م. وقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون من حيث إنتاجها من النفط خلال عام 2013م، إذ مثل حجم إنتاجها من النفط نحو 56.0 % من إجمالي إنتاج دول مجلس التعاون.

تطور إنتاج النفط اليومي في دول مجلس التعاون خلال الفترة (2008- 2013م) مليون برميل يوميا



المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

2. إنتاج الغاز الطبيعي (1)

مليار 396.0 مليار متر مكعب إنتاج دول مجلس التعاون من الخاز الطبيعي عام 2013م.

بلغ إنتاج دول مجلس التعاون من الغاز الطبيعي حوالي 396 مليار متر مكعب عام 2013م، ليمثل بذلك حوالي 11.4 % من إجمالي الإنتاج العالمي، بينما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم بإجمالي 689.1 مليار متر مكعب تمثل نسبة 19.8 % من الإنتاج العالمي، تليها روسيا كثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم بإجمالي 627.1 مليار متر مكعب.

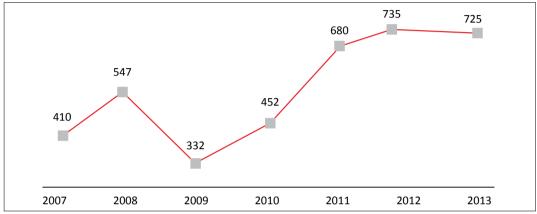
3. التجارة الخارجية للنفط والغاز

شهدت صادرات دول المجلس من النفط والغاز تطورا ملحوظا منذ عام 2007م وحتى عام 2013م باستثناء عام 2009م الذي انخفضت فيه الصادرات من النفط والغاز بحوالي 39.2 %مقارنة بعام 2008م.

ووصلت قيمة صادرات دول مجلس التعاون من النفط والغاز لحوالي 725 مليار دولار عام 2013م، مقابل ما قيمته 735 مليار دولار عام 2012م.

725 مليار دولار حجم صادرات النفط والغاز لدول مجلس التعاون خلال عام 2013م.



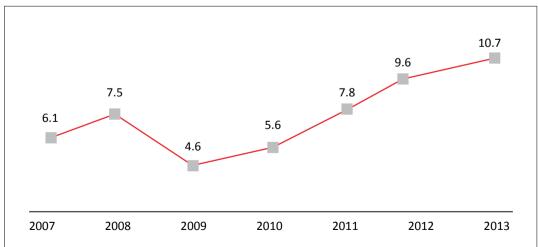


المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أما الواردات، فقد ظلت واردات النفط والغاز المسال في دول مجلس التعاون في ارتفاع مستمر خلال الفترة (2007-2013م) لتبلغ حوالي 10.7 مليار دولار عام 2013م وبارتفاع نسبته 11.3% مقارنة بعام 2012م.

10.7 مليار دولار حجم واردات النفط والغاز لدول مجلس التعاون خلال عام 2013م.

تطور واردات النفط والغاز المسال لدول مجلس التعاون خلال الفترة (2007- 2013م) مليار دولار



4. احتياطي النفط والغاز (2)

بلغ احتياطي النفط في دول مجلس التعاون حوالي 495.8 مليار برميل لعام 2013م ليعتبر بذلك أكبر احتياطي على مستوى العالم ويمثل حوالي 33.3 % من الاحتياطي العالمي من النفط، يليها فنزويلا في المركز الثاني باحتياطي يبلغ حوالي 298.4 مليار برميل.

أما الاحتياطي من الغاز الطبيعي، فتحتل دول مجلس التعاون الخليجي المركز الثاني عالميا بحجم الاحتياطي من الغاز الطبيعي ويمثل نصيب دول المجلس حوالي 20.9 %من إجمالي الاحتياطي العالمي لعام 2013م بإجمالي 48.8 تريليون متر مكعب، بينما تتمتع روسيا بأكبر احتياطي من الغاز الطبيعي على مستوى العالم بإجمالي 48.8 تريليون متر مكعب.

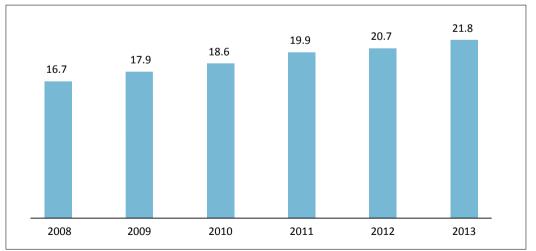
495.8 مليار برميل احتياطي النفط في دول مجلس التعاون خلال عام 2013

رابعاً: سوق العمل

21.8 مليون فرد هو إجمالي حجم القوى العاملة بدول مجلس التعاون خلال عام 2013م.

سجل حجم القوى العاملة بدول مجلس التعاون ارتفاعا ليصل إلى 21.8 مليون فرد خلال عام 2013م مقابل 20.7 مليون فرد خلال عام 2012م، وقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون من حيث حجم القوى العاملة، إذ تمثل حجم القوى العاملة بها نحو 49.3 % من إجمالي حجم القوى العاملة بدول مجلس التعاون خلال عام 2013م.

تطور حجم القوى العاملة بدول مجلس التعاون خلال الفترة (2008–2013م) مليون فرد



المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

⁽²⁾ المصدر: منظمة أوبك

خامسا: القطاع المصرفي

1081.0 مليار دولار حجم الودائع بمصارف دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2013م.

ارتفع حجم الودائع بمصارف دول مجلس التعاون الخليجي لتصل إلى1081.0 مليار دولار خلال عام 2013م مقابل 971.0 مليار دولار خلال عام 2012م، كما ارتفع حجم الائتمان المصرفي بدول المجلس ليصل إلى 903.4 مليار دولار خلال عام 2012م مقابل 822.6 مليار دولار خلال عام 2012م.

تطور حجم الودائع والائتمان المصرفي بدول مجلس التعاون خلال الفترة (2010–2013م). مليار دولار

الائتمان المصرفي	اجمالي الودائع	السنة
677.0	788.2	2010
739.1	861.3	2011
822.6	971.0	2012
903.4	1081.0	2013

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سادسا: القطاع النقدي

942.3 مليار دولار عرض النقد بمفهومه الحواسع (M2) في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2013.

سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) خلال عام 2013م نموا ملحوظا على مستوى دول مجلس التعاون فقد نما بنسبه 14.8 % مقارنة بنمو بلغت نسبته 10.4 % و 11.7 % في العامين 2012م و 2011م على التوالي، وقد بلغ عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ما مقداره 942.3 مليار دولار في عام 2013م مقارنة بما مقداره 820.2 مليار دولار في عام 2012م، وقد جاء هذا النمو نتيجة لنمو كلا من عرض النقد بمفهومه الضيق M1 والذي يشمل مليار دولار في عام 2012م، وقد جاء هذا النمو نتيجة لنمو كلا من عرض النقد بمفهومه الضيق M1 والذي يشمل النقد المتداول والودائع تحت الطلب، حيث نما في عام 2013م بما نسبته 15.8 %، وكذلك نمو ودائع التوفير ولأجل بما نسبته 14.1 % في عام 2013م. ويبين الجدول التالي مكونات القاعدة النقدية في دول مجلس التعاون للسنوات (2003-2003م).

دو لار	مليار

عرض النقد (M2)	ودائع لأجل والتوفير	عرض النقد (M1)	ودائع تحت الطلب	النقد المتداول	السنة
553.6	344.5	209.2	169.8	39.4	2008
612.6	369.3	243.4	202.4	41.0	2009
665.4	384.2	281.2	237.3	43.9	2010
742.9	406.8	336.1	283.2	52.9	2011
820.2	433.1	387.2	328.7	58.5	2012
942.3	494.2	448.2	384.6	63.6	2013













القسم الثالث

الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتناول هذا القسم عرضا للأداء الاقتصادي لكل دولة من دول مجلس التعاون بشكل منفصل (دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت)، وفي ضوء ذلك يتم دراسة تطور أداء بعض المؤشرات التي تعبر عن الأداء الاقتصادي لكل دولة على حدة، مثل التطور في معدل النمو الاقتصادي، وتطور حجم الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في اقتصاد كل دولة من دول مجلس التعاون، وتدفقات رؤوس الأموال داخل الدول، وتطور حجم الادخار القومي، وحجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي، بالإضافة إلى التعرف على وضع التجارة الخارجية ووضع قطاع النفط بكل دولة، و التعرف على مستويات الأسعار وأوضاع سوق العمل والقطاع المصرفي وكذلك التطورات النقدية والمالية في كل دولة من دول المجلس.

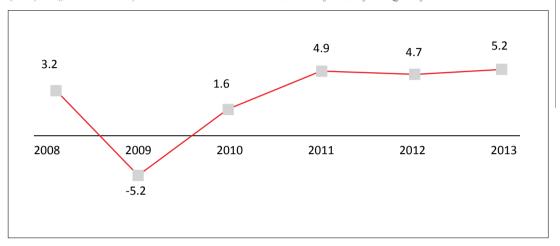


أولا: الأداء الاقتصادي والاستثمار

1. معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي

بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة نحو 5.2 % خلال عام 2013م مقارنة بما نسبته 4.7 % في عام 2012م.

تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2008 - 2013م) (%)

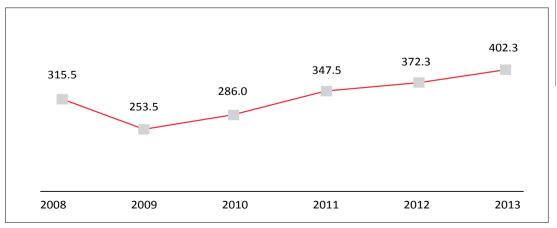


المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة

2. الناتج المحلى الإجمالي

شهد حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة ارتفاعا ليبلغ نحو 402.3 مليار دولار خلال عام 2012م وبنسبة نمو قدر ها 8.1 %.

تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2008 - 2013م) مليار دولار



المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة



5.2 % معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بدولة الأمارات خلال عام 2013م.

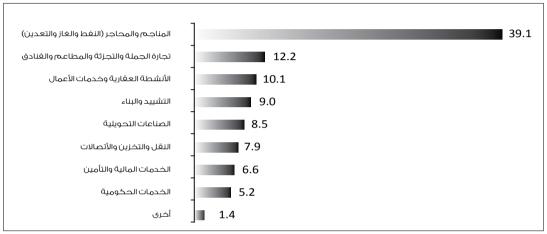


402.3 مليار دولار حجم الناتج المحلي الإجمالي بدولة الأمارات العربية المتحدة خلال عام 2013م.

3. مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الوطني

بالنظر إلى أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2013م، تبين أن قطاع النفط والغاز والتعدين هو أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في اقتصاد الدولة، إذ مثل نحو 39.1 % من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) خلال عام 2013م (النفط والغاز 38.9 %، باقي أنشطة التعدين 0.2 %) يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة مساهمة بلغت 12.2 % في عام 2013م.

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلى الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2013م. (%)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة

4. تدفقات رؤوس الأموال للداخل

شهدت الاستثمارات الأجنبية الكلية ارتفاعا بنسبة 3.9 % خلال عام 2012م، حيث بلغت حوالي 167.0 % مليار دولار خلال عام 2012 %م مقابل 160.7 % مليار دولار خلال عام 2011 %م

تطور حجم الاستثمار الأجنبي الكلي خلال الفترة (2008 - 2012 م)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة

المتحدة خلال عام

2012م.

قطاع النفط والغاز

والتعدين أكثر

القطاعات الاقتصادية

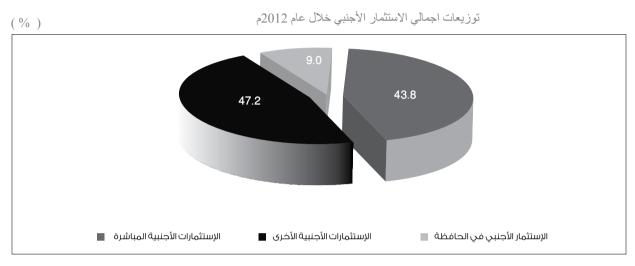
مساهمة في الناتج المحلى لدولة

الإمارات العربية المتحدة بنسية

39.1%عام 2013م.



ويبين الشكل التالي توزيعات اجمالي الاستثمار الأجنبي حسب مكوناته في عام 2012م.



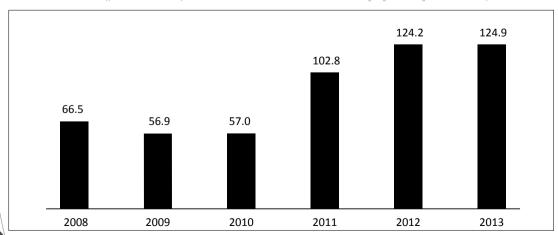
المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة

5. الادخار القومي الإجمالي

124.9 مليار دولار حجم الادخار القومي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2013م.

بلغ حجم الادخار القومي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 124.9 مليار دولار خلال عام 2013م مقارنة بنحو 124.2 مليار دولار خلال عام 2012م، وقد سجل معدل نمو الادخار القومي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 0.6 % خلال عام 2012م مقارنة بنحو 20.8 % خلال عام 2012م.

تطور حجم الادخار القومي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2008 - 2013 م) مليار دولار



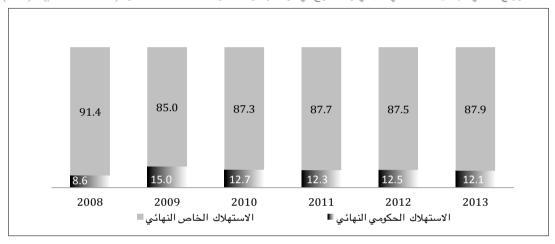
المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة

6. الإنفاق الاستهلاكي النهائي

بلغ إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 227.9 مليار دو لار خلال عام 2013م، 87.9 % منه موجه للإنفاق الاستهلاكي الخاص النهائي و 12.1 % موجه للإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي.

87.9 % من الإنفاق الاستهلاكي النهائي في دولة الإمارات العربية المتحدة موجه للإنفاق الاستهلاكي الخاص عام 2013م.





المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة

ثانيا: التجارة الخارجية

يشير الجدول التالي إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 1.4 % خلال عام 2013م مقارنة بعام 2012م، حيث بلغ نحو 413.1 مليار دولار خلال عام 2013م مقابل 407.5 مليار دولار خلال عام 2012م، وقد بلغ حجم اجمالي الصادرات في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 226.5 مليار دولار خلال عام 2012م، مقابل 225.7 مليار دولار خلال عام 2012م.

تطور مؤشرات التجارة الخارجية في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2008 – 2013م). مليار دولار

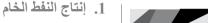
إجمالي التبادل التجاري	إجمالي الصادرات	اجمالي الواردات	السنة
316.9	162.9	154.0	2008
247.7	125.9	121.8	2009
280.0	147.9	132.2	2010
364.2	200.1	164.1	2011
407.5	225.7	181.8	2012
413.1	226.5	186.5	2013

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة

دولار إجمالي دولار اجمالي التبادل التجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2013م.

2.7 مليون برميل يوميا خلال عام 2012م.

ثالثاً: النفط



2.8 مليون برميل إنتاج دولة الإمارات العربية المتحدة من النفط يوميا خلال عام



2013م.





بلغ إجمالي إنتاج دولة الإمارات العربية المتحدة من النفط الخام نحو 2.8 مليون برميل يوميا خلال عام 2013م مقابل

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة *بيانات 2013م من منظمة اوبك

ر ابعاً: الأسعار

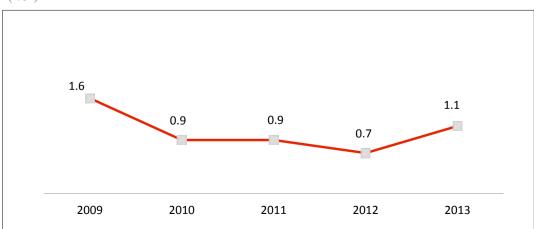
1. معدل التضخم

سجل معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2013م ارتفعاً مقارنة بعام 2012م حيث وصل الي 1.1% مقارنة بمعدل تضخم بلغ 0.7 % عام 2012 م.



1.1 % هو معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2013م.





المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة

2. متوسط أسعار النفط

بلغ متوسط سعر النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 109.2 دولار للبرميل خلال عام 2013م مقارنة بنحو 111.5 دولار خلال عام 2012م.

109.2 دولار متوسط سعر برميل النفطفي دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2013م.



المصدر: مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي – التقرير السنوي 2013م

خامسا: سوق العمل

69.4 % نسبه الملتحقين بسوق العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة من إجمالي السكان 15 سنة فأكثر عام2009م.

بلغت نسبة الملتحقين بسوق العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة نحو 69.4 % من إجمالي السكان 15 سنة فأكثر (مواطنون وغير مواطنين)، وبلغ اجمالي السكان (15 سنة فأكثر) عام 2009م.

التوزيع النسبي للسكان (15 سنة فأكثر) حسب العلاقة بقوة العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2009م. (%)

الإجمالي	غير مواطنين	مواطنون	الموقف من قوة العمل
72.4	79.0	45.1	النشيطون اقتصاديا
27.6	21.0	54.9	غير النشيطين اقتصاديا

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة

سادسا: القطاع المصرفي

248.2 مليار دولار حجم الودائع بمصارف دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2013م.

ارتفع حجم الودائع بمصارف دولة الإمارات العربية المتحدة لتصل إلى 348.2 مليار دولار خلال عام 2013م مقابل 318.0 مليار دولار خلال عام 2012م، كما ارتفع حجم الائتمان المصرفي بمصارف دولة الإمارات العربية المتحدة ليصل إلى 303.6 مليار دولار خلال عام 2012م مقابل 279.4مليار دولار خلال عام 2012م.

تطور حجم الودائع والائتمان المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2008 – 2013م). مليار دولار

الائتمان المصرفي	اجمالي الودائع	السنة
251.7	248.4	2008
261.0	267.6	2009
264.7	285.8	2010
270.4	291.3	2011
279.4	318.0	2012
303.6	348.2	2013

المصدر: مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي – التقرير السنوي 2013م

سابعا: تطورات القطاع النقدى وسوق الاوراق المالية

1. القطاع النقدي

287.8 مليار دولار عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) خلال عام 2013م.

سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) خلال عام 2013م نموا ملحوظا قياسا بالعامين السابقين فقد نما بنسبه 22.5 % مقارنة بنمو بلغت نسبته 4.4 % و 0.5 % في العامين 2012م و 0.5 مقارنة بنمو بلغت نسبته 4.4 % و 0.5 % في العامين 2012م مقارنة بما مقداره 0.5 مليار دولار في عام 0.5 مليار دولار في عام 0.5 مليار دولار في عام 0.5 مقارنة بما مقداره 0.5 مليار دولار في عام 0.5 ما النقد بمفهومه الضيق 0.5 والذي يشمل النقد المتداول والودائع تحت الطلب، حيث نما في عام 0.5 ما نسبته 0.5 % و 0.5 شي عام 0.5



المصدر: مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي – التقرير السنوي 2013م

مكونات القاعدة النقدية في دولة الامارات العربية المتحدة للسنوات (2008-2013م). مليار دولار

عرض النقد (M2)	ودائع لأجل والتوفير	عرض النقد (M1)	ودائع تحت الطلب	النقد المتداول	السنة
183.6	126.9	56.7	46.6	10.1	2008
201.7	140.8	60.9	50.7	10.1	2009
214.1	150.7	63.4	52.9	10.5	2010
224.8	152.9	71.9	60.6	11.3	2011
234.8	153.4	81.5	69.0	12.4	2012
287.8	184.4	103.3	89.6	13.7	2013

المصدر: مصرف الأمارات العربية المتحدة المركزي – التقرير السنوي 2013م

2 سوق الاوراق المالية

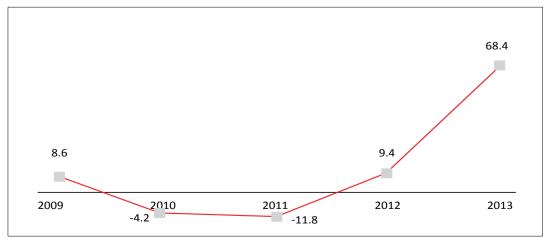
4313.6 نقطة قيمة مؤشر سوق الامارات للأوراق المالية عام 2013م

ارتفع المؤشر العام لسوق الإمارات للأوراق المالية بنسبة 68.4% خلال عام 2013م ليبلغ 4313.6 نقطة مقارنه بارتفاع بلغت نسبته 9.4 % في عام 2012م حيث بلغ 2561.2 نقطة.

وبلغ إجمالي حجم التداول خلال عام 2013م حوالي 178.7مليار سهم بقيمة 66.6 مليار دولار مقارنة بحوالي 56.9 مليار سهم بقيمة 19.3 مليار سهم بقيمة 19.3 مليار دولار تم تداولها خلال عام 2012م.

وقد بلغت نسبة الارتفاع في حجم التداول 214.3% في عام 2012م مقارنه بارتفاع نسبته 38.7% في عام 2012م كما بلغت نسبة الارتفاع في قيمة التداول 245.8% في عام 2012م مقارنه بارتفاع نسبته 24.4% في عام 2012م.

(%) تطور المؤشر العام لسوق الامارات للأوراق المالية (2009-2013م)



المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع-دولة الامارات العربية المتحدة-التقرير السنوي 2013م

ويبين الجدول التالي التطورات التي حدثت في حجم وقيمة النداول وكذلك المؤشر العام لسوق الامارات للأوراق المالية خلال السنوات (2008-2013م).

قيمة التداول (مليار دولار)	حجم التداول (مليار سهم)	مؤشر سوق الامارات للأوراق المالية (نقطة)	السنة
146.3	126.4	2552.2	2008
66.3	148.3	2771.6	2009
28.3	56.0	2655.3	2010
15.5	41.0	2341.4	2011
19.3	56.9	2561.2	2012
66.6	178.7	4313.6	2013

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع-الامارات العربية المتحدة-التقرير السنوي 2013م

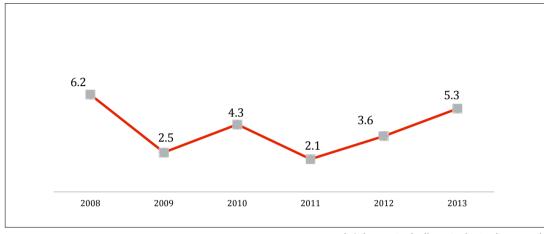


أولا: الأداء الاقتصادي

1. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مملكة البحرين نحو 5.3 % خلال عام 2013م مقابل 3.6 % خلال عام 2012م عام 2012م.



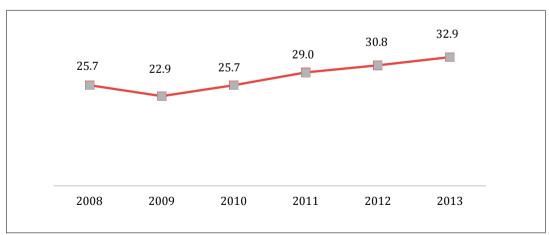


المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات ، مملكة البحرين

2. الناتج المحلي الإجمالي

بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مملكة البحرين نحو 32.9 مليار دولار خلال عام 2013م مقابل 30.8 مليار دولار خلال عام 2012م.

تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مملكة البحرين خلال الفترة (2008 – 2013م) مليار دولار



المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات ، مملكة البحرين



5.3 % معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مملكة البحرين عام 2013م.





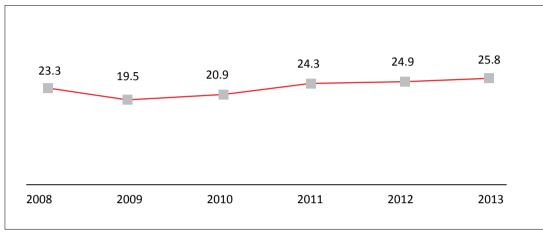
32.9 مليار دولار حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مملكة البحرين عام 2013م.



3. نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي

ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مملكة البحرين الى نحو 25.8 ألف دو لار خلال عام 2013م مقارنة بنحو 24.9 ألف دو لار خلال عام 2012م وبنسبة نمو 3.6 %.



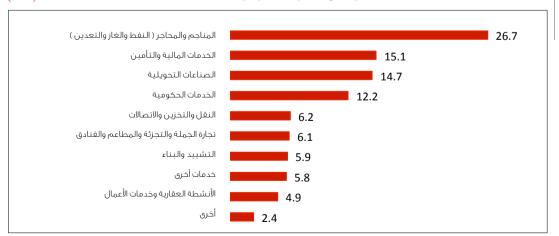


المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات ، مملكة البحرين

4. الناتج المحلى الإجمالي وفقا للقطاعات الاقتصادية

يستحوذ قطاع النفط والغاز والتعدين على أكبر نصيب من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) إذ يساهم بحوالي 26.7 % (النفط والغاز 26.1 %، باقي أنشطة التعدين 0.5 %) من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2013م يليه قطاع الخدمات المالية والتأمين بنسبة 15.1 % من اجمالي الناتج المحلي عام 2013م.

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في مملكة البحرين خلال عام 2013 م



المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات ، مملكة البحرين



25.8 ألف دولار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مملكة البحرين خلال عام 2013م.



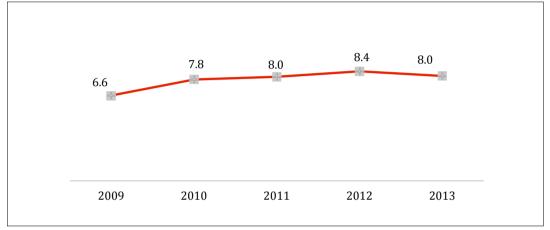


5. الادخار القومي الإجمالي

بلغ حجم الادخار القومي الإجمالي في مملكة البحرين نحو 8.0 مليار دولار خلال عام 2013م مقارنة بنحو 8.4 مليار دولار خلال عام 2012م، وقد سـجل الادخار القومي الإجمالي بمملكة البحرين تراجعا بلغت نسبته 4.3 % خلال عام 2012م مقارنة بنمو بلغت نسبته 5.2 % خلال عام 2012م.







المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات ، مملكة البحرين

ثانيا: التجارة الخارجية

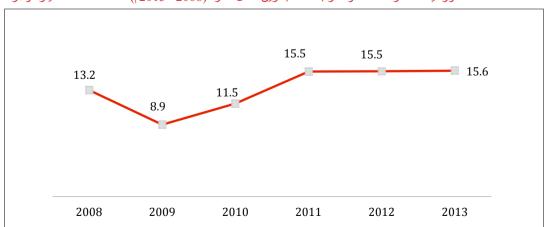
1. حجم الصادرات من النفط والغاز

بلغ إجمالي قيمة صادرات مملكة البحرين من النفط والغاز نحو 15.6 مليار دولار أمريكي خلال عام 2013م مقابل 15.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2012م.



15.6 مليار دولار قيمة صادرات مملكة البحرين من النفط والغاز عام 2013م.





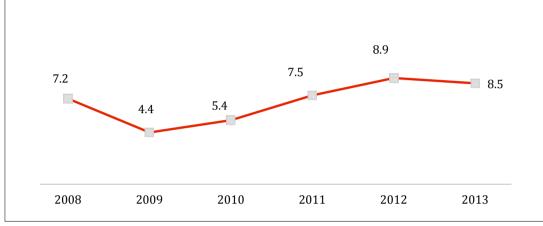
المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات ، مملكة البحرين

2. حجم الواردات من النفط والغاز

بلغ إجمالي قيمة واردات مملكة البحرين من النفط والغاز نحو 8.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2013م مقابل 8.9 مليار دولار أمريكي خلال عام 2012م.

8.5 مليار دولار قيمة واردات مملكة البحرين من النفط والغاز عام 2013م.





المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات ، مملكة البحرين

ثالثا: النفط

إنتاج النفط الخام

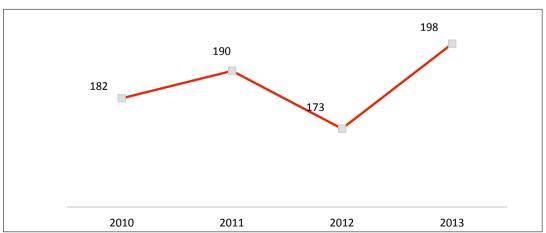
بلغ إجمالي إنتاج مملكة البحرين من النفط الخام نحو 198 ألف برميل يوميا خلال عام 2013م مقابل 173 ألف برميل يوميا خلال عام 2012م.



من النفط الخام عام

2013 م

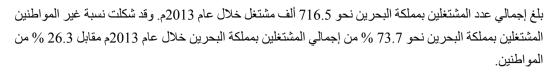
تطور المتوسط اليومي لإنتاج مملكة البحرين من النفط الخام خلال الفترة (2008–2013م) ألف برميل يوميا

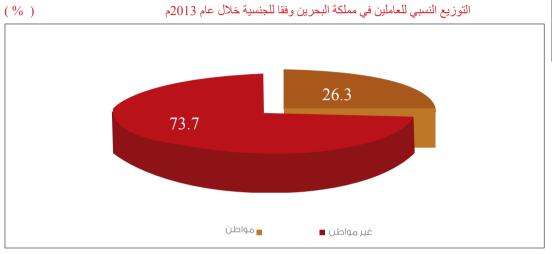


المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات ، مملكة البحربن

رابعا: سوق العمل

716.5 ألف مشتغل إجمالي عدد المشتغلين بمملكة البحرين عام 2013م.





المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات ، مملكة البحربن

خامساً: الأسعار

% 3.3 معدل

التضخم في مملكة البحرين عام 2013م.



ملحوظاً لمعدل التضخم حيث وصل لأدنى مستوياته عام 2011م ليبلغ -0.4 %.

سجل معدل التضخم لمملكة البحرين عام 2013م حوالي 3.3 %، وقد شهدت الفترة (2009 – 2011م) انخفاضا



المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات ، مملكة البحربن

سادسا: القطاع المصرفي

ارتفع حجم الودائع بمصارف مملكة البحرين لتصل إلى39.7 مليار دولار خلال عام 2013م مقابل 34.5 مليار دولار خلال عام 2012م كما ارتفع حجم الائتمان المصرفي بمملكة البحرين ليصل إلى 19.1 مليار دولار خلال عام 2013م مقابل 18.2 مليار دولار خلال عام 2012م.

39.7 مليار دولار حجم الودائع بمصارف مملكة البحرين خلال عام 2013م.

مليار دو لار	تطور حجم الودائع والائتمان المصرفي بمملكة البحرين خلال الفترة (2010 – 2013م).	i
--------------	---	---

الائتمان المصرفي	اجمالي الودائع	السنة
15.1	28.6	2010
17.1	31.8	2011
18.2	34.5	2012
19.1	39.7	2013

المصدر: مصرف البحرين المركزي - التقرير السنوي 2013م

سابعاً: تطورات القطاع النقدي وسوق الاوراق المالية

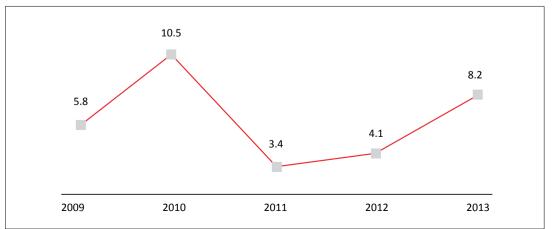
1.القطاع النقدي

سـجل عرض النقد بمفهومه الواسـع (M2) خلال عام 2013م نموا بلغت نسبته 8.2 % مقارنة بنمو بلغت نسبته 4.1 % و 8.2 % فـي العاميـن 2012م و 2011م على التوالي، وقد بلغ عرض النقد بمفهومه الواسـع M2 ما مقداره 24.4 مليار دولار في عام 2012م، وقد جاء هذا النمو نتيجة نمو كلا من عرض دولار في عام 2013م مقارنة بما مقداره 22.5 مليار دولار في عام 2012م، وقد جاء هذا النمو نتيجة نمو كلا من عرض النقد بمفهومه الضيق M1 والذي يشمل النقد المتداول والودائـع تحـت الطلب في عام 2013م بمـا نسبته

7.1~%، وكذلك ارتفاع ودائع التوفير ولأجل بما نسبته 8.7~% في عام 2013م.

24.4 مليار دولار عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) خلال عام 2013م.





المصدر: مصرف البحرين المركزي – التقرير السنوي 2013م

مكونات القاعدة النقدية في مملكة البحرين للسنوات (2008-2013م) مليار دولار

عرض النقد (M2)	ودائع لأجل والتوفير	عرض النقد (M1)	ودائع تحت الطلب	النقد المتداول	السنة
17.9	12.8	5.0	4.2	0.8	2008
18.9	13.2	5.7	4.9	0.9	2009
20.9	14.8	6.1	5.2	0.9	2010
21.6	14.6	7.0	5.9	1.1	2011
22.5	15.6	6.9	5.8	1.1	2012
24.4	16.9	7.4	6.2	1.2	2013

المصدر: مصرف البحرين المركزي - التقرير السنوي 2013م

2 سوق الاوراق المالية

1248.9

قيمة مؤشر سوق

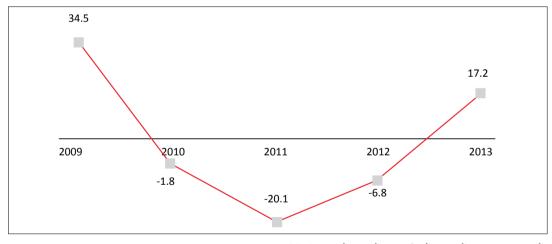
البحرين للأوراق

المالية عام 2013م.

ارتفع المؤشر العام لسوق البحرين للأوراق المالية بنسبة 17.2 %خلال عام 2013م ليبلغ 1248.9 نقطة مقارنه بتراجع بلغت نسبته 6.8 % في عام 2012م ليبلغ 1065.6 نقطة مقابل ما مقداره 1143.7 نقطة عام 2011م وبلغ إجمالي حجم التداول خلال عام 2013م حوالي1.87 مليار سهم بقيمة 0.60 مليار دولار مقارنة بحوالي 0.63 مليار سهم بقيمة 0.20 مليار دولار تم تداولها خلال عام 2012م.

وقد بلغت نسبة الارتفاع في حجم التداول 197.6% في عام 2013م مقارنه بارتفاع نسبته 20.7% في عام 2012م كما وقد بلغت نسبة الارتفاع في قيمة التداول 105.0% في عام 2012م مقارنه بارتفاع نسبته 5.0% في عام 2012م.





المصدر: مصرف البحرين المركزي - التقرير السنوي 2013م

التطورات التي حدثت في حجم وقيمة التداول وكذلك المؤشر العام لسوق البحرين للأوراق المالية خلال السنوات (2008-2013م).

قيمة التداول (مليار دولار)	حجم التداول (مليار سهم)	مؤشر سوق البحرين للأوراق المالية (نقطة)	السنة
2.1	1.7	1084.1	2008
0.5	0.9	1458.2	2009
0.3	0.6	1432.3	2010
0.3	0.5	1143.7	2011
0.3	0.6	1065.6	2012
0.6	1.9	1248.9	2013

المصدر: مصرف البحرين المركزي – التقرير السنوي 2013م

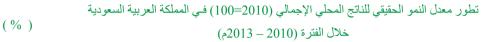
(%)

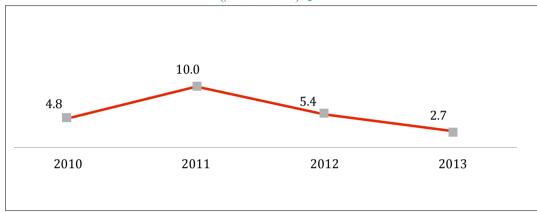


أولا: الأداء الاقتصادي والاستثمار

1. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

سجل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية نحو 2.7 % خلال عام 2013م، مقابل 5.4 % عام 2012م، وقد شهد عام 2011م أعلى معدل لنمو الاقتصاد السعودي خلال الفترة من 2010 - 2013م حيث وصل إلى 10.0 %.



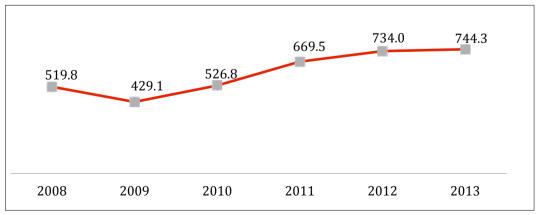


المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية

2. الناتج المحلى الإجمالي

بلغ إجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمملكة العربية السعودية نحو 744.3 مليار دولار خلال عام 2013م مقابل 734.0 مليار دولار خلال عام 2012م وبنسبة نمو قدرها 1.4 % في عام 2013م.

تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة مليار دو لار 2008– 2013م)



المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية

2.7 % معدل نمو

الناتج المحلى الإجمالي

الحقيقي في المملكة

العربية السعودية عام

2013م.

744.3 مليار دولار حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمملكة العربية السعودية عام 2013

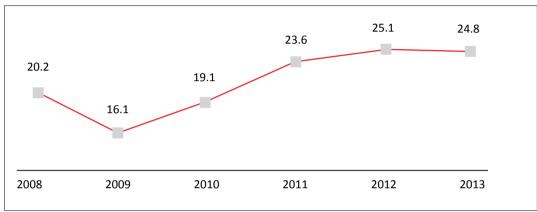
ألف دو لار

3. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية نحو 24.8 ألف دو لار خلال عام 2013م مقارنة بنحو 25.1 ألف دو لار خلال عام 2012م.

24.8 ألف دولار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2013.





المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية

4. الناتج المحلي الإجمالي وفقا للقطاعات الاقتصادية

يعد قطاع النفط والغاز والتعدين أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2013م، إذ يمثل نحو 44.2 % (قطاع النفط والغاز 43.8 %، باقي أنشطة التعدين 0.4 %) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2013م، يليه قطاع الخدمات الحكومية بنسبة مساهمة بلغت 13.2 % من اجمالي الناتج المحلى عام 2013م.

والتعدين أكثر القتصادية مساهمة في اقتصاد المملكة العربية السعودية بنسبة 44.2 ٪عام 2013م.

قطاع النفط والغاز

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2013م (%)



المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية.

5. الإنفاق الاستهلاكي النهائي

مليار

391.3

دولار إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي بالمملكة العربية

السعودية عام 2013م.

بلغ إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي بالمملكة العربية السعودية نحو 391.3 مليار دو لار خلال عام 2013م، 42.7 % منها موجه للإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي، و57.3 % موجه للإنفاق الاستهلاكي الخاص النهائي.





بقي حجم التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية خلال عام 2013م في نفس المستوى تقريبا مقارنة بعام 2012م، إذ بلغ حجم التجارة الخارجية نحو 544.0 مليار دو لار خلال عام 2013م مقابل 543.9 مليار دو لار خلال عام 2012م.

بينما حقق حجم التجارة الخارجية نموا بلغت قيمته 9.6 % في عام 2012م مقارنة بعام 2011م.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية

ثانيا: التجارة الخارجية

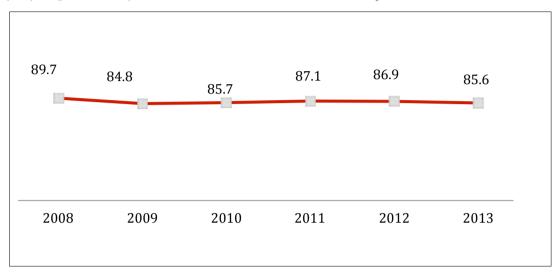
85.6% نسبة الصادرات البترولية من إجمالي الصادرات السلعية بالمملكة العربية السعودية عام 2013م.



المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية.

وقد بلغت نسبة الصادرات البترولية نحو 85.6% من إجمالي الصادرات السلعية بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2012م مقابل 86.9% خلال عام 2012م.

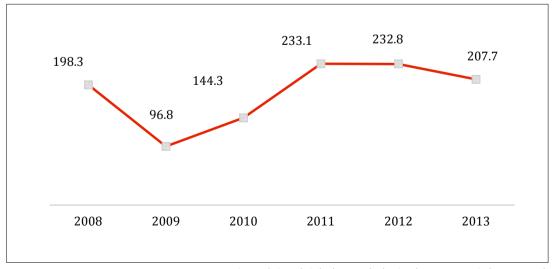
تطور نسبة الصادرات البترولية لإجمالي الصادرات السلعية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2008–2013م) (%)



المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية.

كما سجل حجم الميزان التجاري انخفاضا بنسبة 10.8 % خلال عام 2013م مقارنة بعام 2012م، إذ بلغ حجم الميزان التجاري نحو 207.7 مليار دولار خلال عام 2013م مقابل 2013م مقابل 2013م مقابل عام 2013م.

تطور حجم الميزان التجاري بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2008–2013م) مليار دولار



المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية.

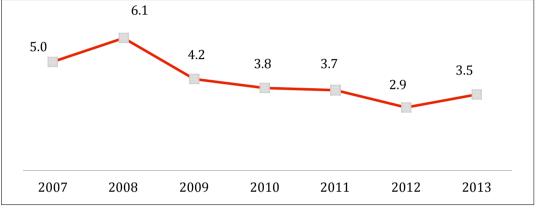
ثالثاً: الأسعار

1. معدل التضخم

سجل معدل التضخم في المملكة العربية السعودية نحو 3.5 % خلال عام 2013م مقابل 2.9 % عام 2012م، وقد شهد عام 2008م أعلى معدل للتضخم خلال الفترة (2007-2013م) ليصل إلى 6.1 %.

3.5 % معدل التضخم في المملكة العربية السعودية عام 2013م.





المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية

رابعا: سوق العمل

ربيد. شوی است

94.4 % معدل التشغيل بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2013م.

بلغ معدل التشغيل بالمملكة العربية السعودية نحو 94.4 % عام 2013م، وقد بلغ معدل التشغيل بين السعوديين نحو 88.3 % خلال عام 2013م مقابل 87.9 % هي عام 2012م.

التوزيع النسبي للسكان المشتغلين (15 سنة فأكثر) خلال عامي 2012م و 2013م. (%)

2013	2012	الجنسية	البيان
88.3	87.9	س ع و دي	
99.8	99.9	غير سعودي	معدل التشغيل
94.4	94.5	الإجمالي	

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية. تم اعتماد الدورة الثانية من مسح القوى العاملة لتمثل السنة كاملة في 2013،2012م

خامساً: القطاع المصرفي

373.9 مليار دولار حجم الودائع بمصارف المملكة العربية السعودية خلال عام 2013م.

ارتفع حجم الودائع بمصارف المملكة العربية السعودية لتصل إلى 373.9 مليار دولار خلال عام 2013م مقابل 336.2 مليار دولار خلال عام 2012م، كما ارتفع حجم الائتمان المصرفي بمصارف المملكة العربية السعودية ليصل إلى 298.8 مليار دولار خلال عام 2012م.

تطور حجم الودائع والائتمان المصرفي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2009–2013م) مليار دولار

الائتمان المصرفي	اجمالي الودائع	السنة
196.5	250.8	2009
206.8	262.6	2010
228.4	294.3	2011
266.7	336.2	2012
298.8	373.9	2013

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

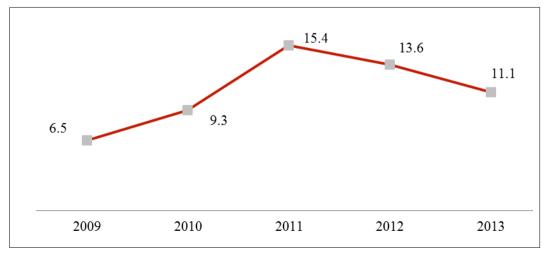
سادسا: تطورات القطاع النقدى وسوق الاوراق المالية

1. القطاع النقدي

358.8 مليار دولار عرض النقد بمفهومه الحواسع (M2) في المملكة العربية السعودية خلال عام 2013.

سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) خلال عام 2013م نموا بلغت نسبته 11.1 % مقارنة بنمو بلغت نسبتة 13.6 % و 15.4 % في العامين 2012م و 2011م على التوالي، وقد بلغ عرض النقد بمفهومه الواسع M2 ما مقداره 358.8 مليار دولار في عام 2012م مقارنة بما مقداره 323.1 هامار دولار في عام 2012م، وقد جاء هذا النمو نتيجه النمو في عرض النقد بمفهومه الضيق M1 والذي يشمل النقد المتداول والودائع تحت الطلب في عام 2013م بما نسبته 13.0 %، ونمو ودائع التوفير ولاجل بنسبه 6.4 % في عام 2013م.





المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

مكونات القاعدة النقدية في المملكة العربية السعودية للسنوات (2008-2013م). مليار دولار

عرض النقد (M2)	ودائع لأجل والتوفير	عرض النقد (M1)	ودائع تحت الطلب	النقد المتداول	السنة
211.5	98.0	113.5	91.3	22.1	2008
225.3	86.2	139.1	115.5	23.6	2009
246.4	79.5	166.8	141.4	25.5	2010
284.4	81.5	202.9	170.9	32.0	2011
323.1	86.5	236.6	201.1	35.5	2012
358.8	92.0	266.8	228.6	38.2	2013

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

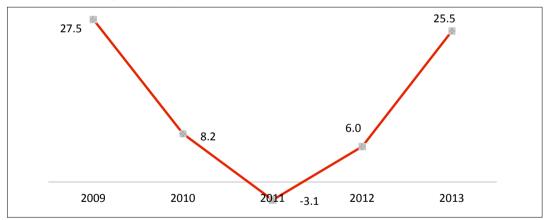
2.سوق الاوراق المالية

8535.6 نقطة قيمة مؤشر سوق المملكة العربية السعودية للأوراق المالية عام 2013

ارتفع المؤشر العام لسوق المملكة العربية السعودية للأوراق المالية بنسبة 2.55% خلال عام 2013م ليبلغ 2013م مقارنه بارتفاع بلغت نسبته 6.0% في عام 2012م ليبلغ 2012م نقطة مقابل ما مقداره 6417.7 نقطة عام 2011م. وبلغ إجمالي حجم التداول خلال عام 2013م حوالي 20.30 مليار سهم بقيمة 205م مليار دولار مقارنة بحوالي 2013م مليار سهم بقيمة 2012م مليار دولار تم تداولها خلال عام 2012م.

وقد بلغت نسبة الانخفاض في حجم التداول 39.2 % في عام 2013م مقارنه بارتفاع نسبته 77.2% في عام 2012م كما وقد بلغت نسبة الانخفاض في قيمة التداول 29.0 % في عام 2012م مقارنه بارتفاع نسبته 75.6% في عام 2012م.



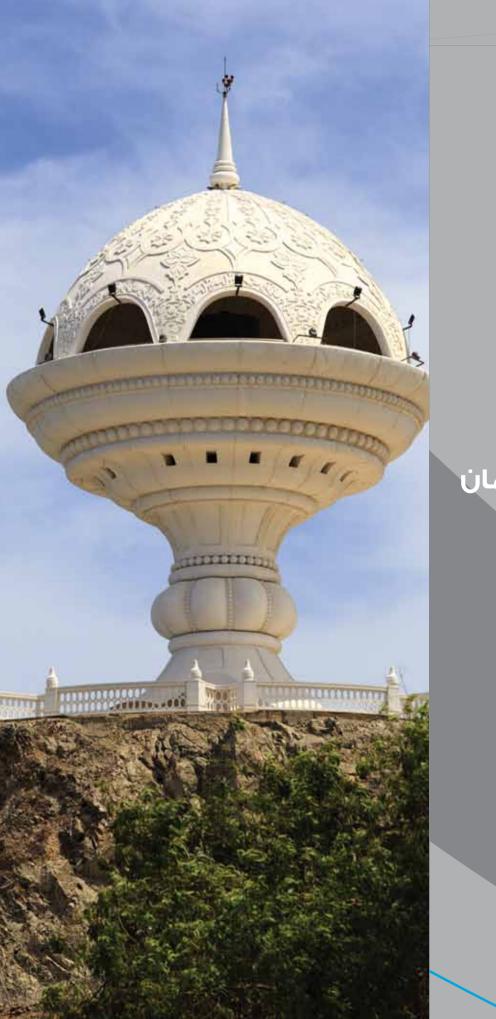


المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

التطورات التي حدثت في حجم وقيمة التداول وكذلك المؤشر العام لسوق السعودية للأوراق المالية 2008-2013م.

قیمة النداول (ملیار دولار)	حجم التداول (مليار سهم)	المؤشر العام لسوق السعودية للأوراق المالية (نقطة)	السنة
523.5	58.7	4803.0	2008
337.1	56.7	6121.8	2009
202.4	33.3	6620.8	2010
293.0	48.5	6417.7	2011
514.5	86.0	6801.2	2012
365.2	52.3	8535.6	2013

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي



سلطنة عمان

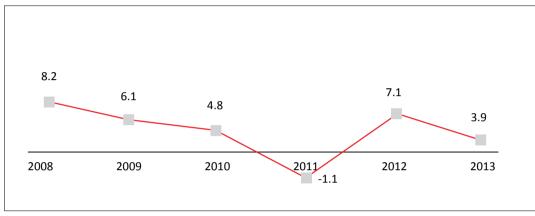
أولا: الأداء الاقتصادي والاستثمار

3.9 % معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسلطنة عمان عام 2013م.

1. معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي

سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسلطنة عمان خلال عام 2013م ما مقداره $3.9\,\%$ مقارنة بنحو $7.1\,\%$ خلال عام 2012م.





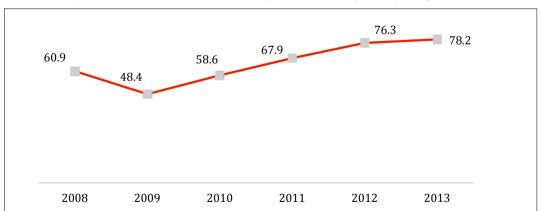
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان

2. الناتج المحلي الإجمالي

78.2 مليار دولار حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سلطنة عمان خلال عام 2013م.

76.3 بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بسلطنة عمان نحو 78.2 مليار دولار خلال عام 2013م مقابل مليار دولار خلال عام 2012م وبنسبه نمو قدر ها 2.4%

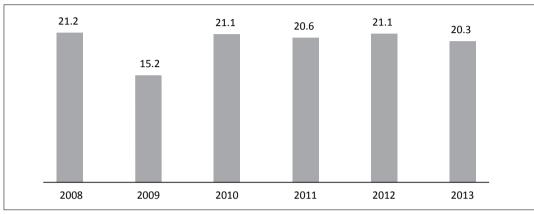
تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سلطنة عمان خلال الفترة (2008 – 2013م) مليار دولار



3. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بلغ معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسلطنة عمان نحو 20.3 ألف دولار خلال عام 2013م مقارنة بما مقداره 2.1.1 ألف دولار في عام 2012م.

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسلطنة عمان الفترة (2008 - 2013م) ألف دولار

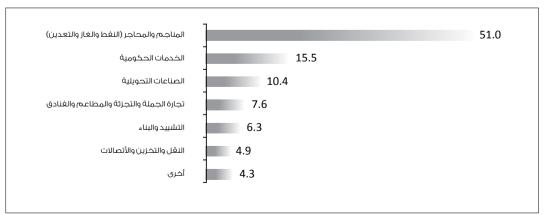


المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان

4. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني

يُعد قطاع النفط والغاز والتعدين هو أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) بسلطنة عمان خلال عام 2013م، إذ يمثل نحو 51.0 % (النفط والغاز 50.6 %، باقي أنشطة التعدين 0.4 %) من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 2013م، يليه قطاع الخدمات الحكومية بنسبة مساهمة بلغت 15.5 % من اجمالي الناتج المحلي عام 2013م.

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلى الإجمالي (بالأسعار الجارية) لسلطنة عمان خلال عام 2013م (%)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان

20.3 ألف دولار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسلطنة عمان عام 2013م.

قطاع النفط والغاز والتعدين أكثر

القطاعات الاقتصادية

مساهمة في الناتج

المحلي في سلطنة عمان وبنسبة 51.0 %

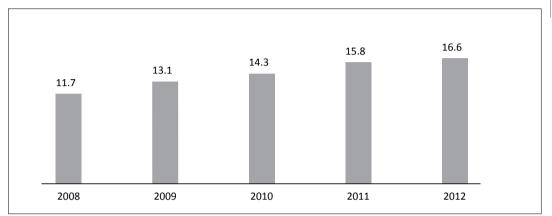
خلال عام 2013م.

16.6 مليار دولار حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بسلطنة عمان عام 2012م.

5. تدفقات رؤوس الأموال للداخل ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان بما نسبته 5.0 % في عام 2012م مقارنة بعام 2011م حيث

عام 2011م.





بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2012م نحو 16.6 مليار دولار مقارنة بما مقداره 15.8 مليار دولار

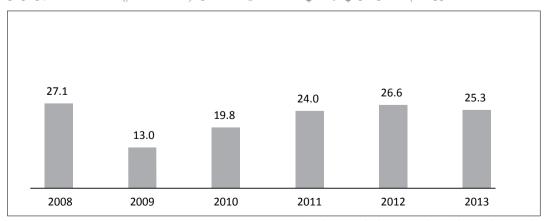
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان.

6. الادخار القومي الإجمالي

25.3 مليار دولار بلغ حجم الادخار القومي الإجمالي بسلطنة عمان نحو 25.3 مليار دولار خلال عام 2013م مقارنة بنحو 26.6 مليار حجم الادخار المحلى دولار خلال عام 2012م.

الإجمالي بسلطنة عمان خلال عام 2013م.





7. الإنفاق الاستهلاكي النهائي

% من

الاستهلاكي

الإنفاق الاستهلاكي

بسلطنة عمان موجه

النهائي الأسرى عام

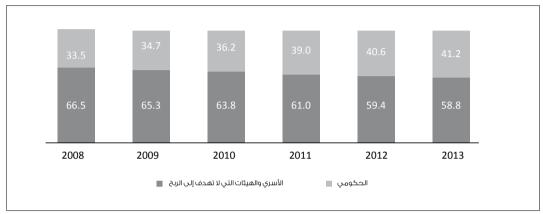
58.6

للإنفاق

2013م.

بلغ إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي بسلطنة عمان نحو 40.3 مليار دولار خلال عام 2013م، 88.8% منه موجه للإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر والهيئات التي لا تهدف الى الربح و41.2 % للإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي، وتبلغ نسبة الانفاق النهائي للهيئات التي لا تهدف الى الربح حوالي 0.2 % من اجمالي الانفاق الاستهلاكي النهائي في سلطنة عمان عام 2013م.





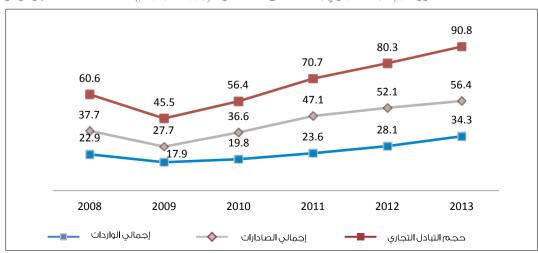
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان.

ثانيا: حجم التجارة الخارجية

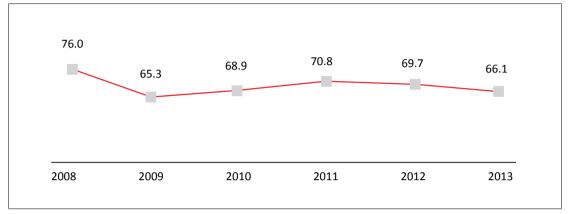
90.8 مليار دولار حجم التبادل التجاري بسلطنة عمان خلال عام 2013م.

ارتفع حجم التبادل التجاري بسلطنة عمان بنسبة 13.1 % خلال عام 2013م مقارنة بعام 2012م، ليصل حجم التبادل التجاري للدولة إلى حوالي 90.8 مليار دو لار خلال عام 2012م مقابل 80.3 مليار دو لار خلال عام 2012م. وقد شكلت نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات السلعية بسلطنة عمان نحو 66.1 % خلال عام 2012م مقارنة بما نسبته 66.1 % خلال عام 2012م.

تطور حجم التبادل التجاري بسلطنة عمان خلال الفترة (2008– 2013م) مليار دولار



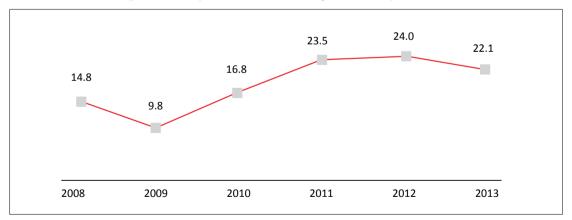
تطور نسبة الصادرات النفطية لإجمالي الصادرات السلعية بسلطنة عمان خلال الفترة (2008–2013م) (%)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان.

وقد شهد حجم الميزان التجاري بسلطنة عمان تراجعا بنسبة 8 % خلال عام 2013م مقارنة بعام 2012م، إذ بلغ حجم الميزان التجاري نحو 22.1 مليار دو لار خلال عام 2013م مقابل 24.0 مليار دو لار خلال عام 2013م

تطور حجم الميزان التجاري بسلطنة عمان خلال الفترة (2008–2013م) مليار دولار



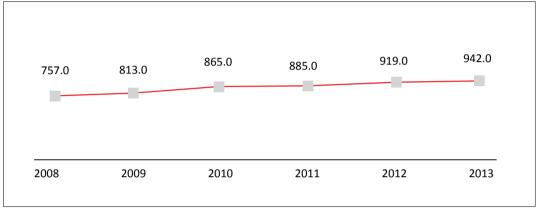
ثالثا: النفط

1. إنتاج النفط الخام

بلغ متوسط إنتاج سلطنة عمان من النفط الخام نحو 942 ألف برميل يوميا خلال عام 2013م مقابل 919 ألف برميل يوميا خلال عام 2012م.

942 ألف برميل يوميا إنتاج سلطنة عمان من النفط الخام عام 2013م.





المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان.

رابعا: الأسعار

1. معدل التضخم

سجل معدل التضخم في سلطنة عمان نحو 1.1~% خلال عام 2013م مقابل 2.9~% خلال عام 2012م.

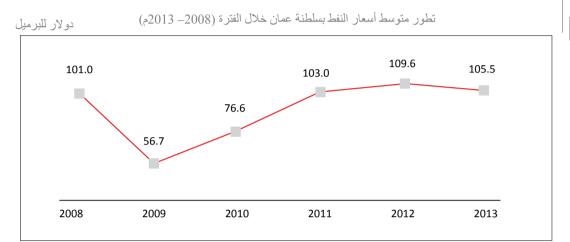
1.1 % معدل التضخم بسلطنة عمان خلال عام 2013م.



2. متوسط أسعار النفط

بلغ المتوسط السنوي لسعر برميل النفط بسلطنة عمان نحو 105.5 دولار خلال عام 2013م مقارنة بنحو 109.6 دولار متوسط سعر البرميل خلال عام 2012م.

105.5 دولار متوسط سعر برميل النفط بسلطنة عمان خلال عام 2013م.



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان.

خامساً: سوق العمل

1.7 مليون مشتغل هـو إجمالـي عـدد المشتغلين بسلطنة عمان خلال عـام 2012م.

بلغ إجمالي عدد المشتغلين بسلطنة عمان نحو 1.7 مليون مشتغل خلال عام 2012م، منهم 8.87% من الوافدين. وقد بلغت نسبة العاملين بالقطاع الحكومي بسلطنة عمان نحو 11.3% من إجمالي عدد المشتغلين خلال عام 2012م، مقابل 88.7% يعملون بالقطاع الخاص في سلطنة عمان عام 2012م.

2012	2011	الجنسية	البيان
166.8	159.3	عماني	العاملون في القطاع الحكومي
27.5	25.2	وافد	العاملون في العضاع الحدومي
197.9	200.0	عماني	العاملون في القطاع الخاص
1326.4	1125.0	و افد	5 C g 63
1718.6	1509.5	في سلطنة عمان	اجمالي العاملين

سادسا: القطاع المصرفي

40.5 مليار دولار إجمالي حجم الودائع بمصارف سلطنة عمان خالل عام 2013.

سجل حجم الودائع بمصارف سلطنة عمان نمو بنسبة 10.0 % ليصل إلى 40.5 مليار دو لار خلال عام 2013م مقابل 36.9 مليار دو لار خلال عام 2012م، كما سجل حجم الائتمان المصرفي زيادة ليصل إلى 39.5 مليار دو لار خلال عام 2012م.

تطور حجم الودائع والائتمان المصرفي بسلطنة عمان خلال الفترة (2009 - 2013م). مليار دولار

الائتمان المصر في	اجمالي الودائع	العام
25.6	23.9	2009
27.9	27.4	2010
32.5	32.7	2011
37.2	36.9	2012
39.5	40.5	2013

المصدر: البنك المركزي العماني - التقرير السنوي 2013م

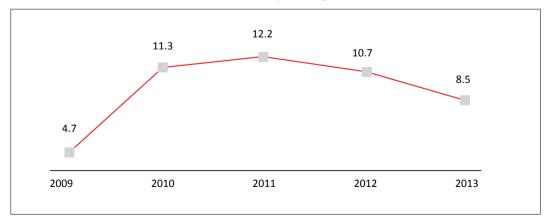
سابعا: تطورات القطاع النقدي وسوق الاوراق المالية

1.القطاع النقدي

30.8 مليار دولار عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) خلال عام 2013م.

سجل عرض النقد بمفهومه الواسع M2 خلال عام 2013م نموا بلغت نسبته 8.5 % مقارنة بنمو بلغت نسبته 10.7 % و10.7 % في العامين 10.70 و10.70 على التوالي، وقد بلغ عرض النقد بمفهومه الواسع 10.70 ما مقداره 10.70 مليار دولار في عام 10.70 مقارنة بما مقداره 10.71 مليار دولار في عام 10.71 هذا النمو نتيجة نمو كلا من عرض النقد بمفهومه الضيق 10.71 والذي يشمل النقد المتداول والودائع تحت الطلب في عام 10.71 مما نسبته 10.71 ما نسبته 10.71 من وكذلك نمو ودائع التوفير ولأجل بما نسبته 10.71 هي عام 10.72 هي عام 10.73.





المصدر: البنك المركزي العماني - التقرير السنوي 2013م

مكونات القاعدة النقدية في سلطنة عمان للسنوات (2008-2013م) مليار دولار

عرض النقد (M2)	ودائع لأجل والتوفير	عرض النقد (M1)	ودائع تحت الطلب	النقد المتداول	السنة
19.59	14.40	5.19	3.55	1.63	2008
20.52	14.37	6.15	4.53	1.62	2009
22.85	15.37	7.48	5.65	1.83	2010
25.63	17.66	7.97	5.78	2.19	2011
28.38	19.30	9.08	6.67	2.41	2012
30.79	20.51	10.28	7.56	2.72	2013

المصدر: البنك المركزي العماني - التقرير السنوي 2013م

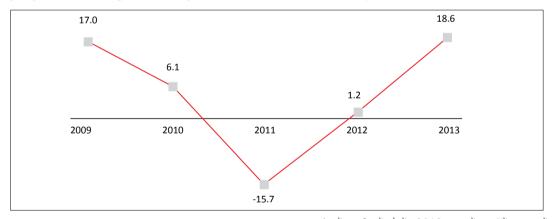
2.سوق الاوراق المالية

6834.6 نقطة قيمة مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية عام 2013م.

ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط للأوراق المالية بنسبة 18.6% خلال عام 2013م ليبلغ 6834.6 نقطة مقارنه بارتفاع بلغت نسبته 1.2 % في عام 2012م ليبلغ 5760.8 نقطة.

وبلغ إجمالي حجم التداول خلال عام 2013م حوالي 7.9مليار سهم بقيمة 5.7 مليار دولار مقارنة بحوالي 4.3 مليار سهم بقيمة 7.7مليار دولار تم تداولها خلال عام 2012م. وقد بلغت نسبة الارتفاع في حجم التداول 84.0% في عام 2013م مقارنه بارتفاع نسبته 82.5% في عام 2012م كما وقد بلغت نسبة الارتفاع في قيمة التداول 115.4% في عام 2012م مقارنه بارتفاع نسبته 4.5% في عام 2012م.





المصدر: التقرير السنوي 2013م-البنك المركزي العماني

التطورات في حجم وقيمة التداول وكذلك المؤشر العام لسوق مسقط للأوراق المالية خلال السنوات 2008-2013م.

حجم التداول (مليار سهم)	مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية (نقطة)	السنة
4.2	5441.1	2008
6.1	6368.8	2009
3.0	6754.9	2010
2.4	5695.1	2011
4.3	5760.8	2012
7.9	6834.6	2013
	(مليار سهم) 4.2 6.1 3.0 2.4 4.3	رمليار سهم) (مليار سهم) 4.2 5441.1 6.1 6368.8 3.0 6754.9 2.4 5695.1 4.3 5760.8

المصدر: البنك المركزي العماني - التقرير السنوي 2013م



دولة قطر

أولا: الأداء الاقتصادي والاستثمار

6.3 % معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدولة قطر خلال عام 2013م.

1. معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي

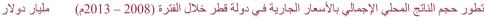
سجل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر نحو 6.3% خلال عام 2013م مقارنة بنحو 6.0% خلال عام 2012م.

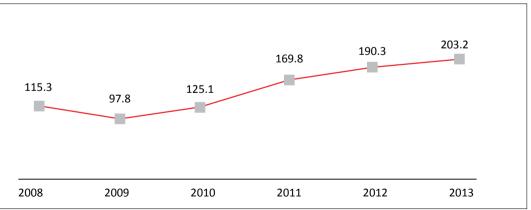


المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، دولة قطر

2. الناتج المحلى الإجمالي

ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دولة قطر ليصل إلى 203.2 مليار دولار خلال عام 2013م مقابل 190.3 مليار دولار خلال عام 2012م.





المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، دولة قطر

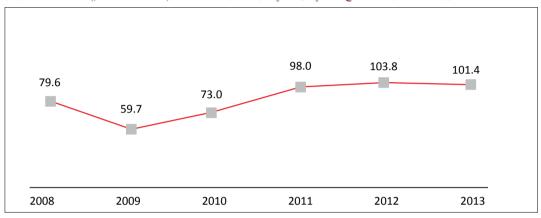
203.2 مليار

دولار حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دولة قطر خلال عام 2013م.

3. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدولة قطر نحو 101.4 ألف دو لار خلال عام 2013م مقارنة بنحو 103.8 ألف دو لار خلال عام 2012م.

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدولة قطر خلال الفترة (2008 - 2013 م) ألف دولار



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، دولة قطر

4. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني

يُعد قطاع النفط والغاز والتعدين هو أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في دولة قطر خلال عام 2013م، إذ يمثل نحو 54.4 % (النفط والغاز 54.3 %، باقي أنشطة قطاع التعدين 0.1 %) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2013م، يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة مساهمه بلغت 9.9 % من اجمالي الناتج المحلي عام 2013م.

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلى الإجمالي (بالأسعار الجارية) لدولة قطر خلال عام 2013م (%)



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، دولة قطر

101.4 ألف دولار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدولة قطر خلال عام 2013.



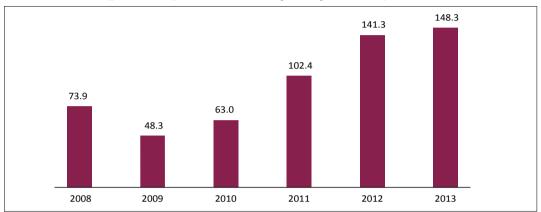
2013م.

5. الادخار القومي الإجمالي

بلغ حجم الادخار القومي بدولة قطر نحو 148.3 مليار دو لار خلال عام 2013م مقارنة بنحو 141.3 مليار دو لار خلال عام 2012م. وقد سجل معدل نمو الادخار المحلي بدولة قطر نحو 5.0 % خلال عام 2012م مقارنة بنحو 38.0 خلال عام 2012م.

148.3 مليار دولار حجم الادخار القومي بدولة قطر خلال عام 2013م.





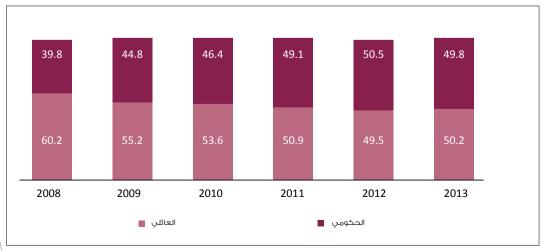
المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، دولة قطر

6. الانفاق الاستهلاكي النهائي

54.2 مليار دولار إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي بدولة قطر خلال عام 2013م.

بلغ إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي بدولة قطر نحو 54.2 مليار دولار خلال عام 2013م، 50.2 % منها موجه للإنفاق العائلي النهائي و49.8 % للإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي.





المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، دولة قطر

ثانيا: حجم التجارة الخارجية

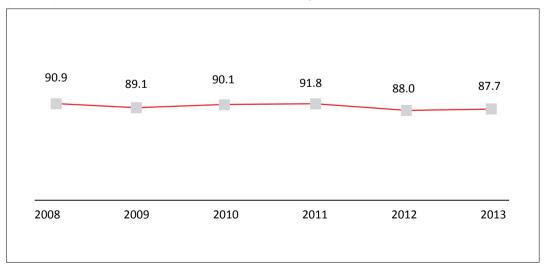
87.7 % نسبة الصادرات من النفط والخاز لإجمالي الصادرات السلعية بدولة قطر خلال عام 2013.

ارتفع حجم التجارة الخارجية بدولة قطر بنسبة 3.5 % خلال عام 2013م مقارنة بعام 2012م، إذ بلغ حجم التجارة الخارجية نحو 163.6 مليار دولار خلال عام 2013م مقابل 158.1 مليار دولار خلال عام 2012م.



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، دولة قطر





المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، دولة قطر

كما ارتفع حجم الميزان التجاري بنسبة 2.0 % خلال عام 2013م مقارنة بعام 2012م، إذ بلغ حجم الميزان التجاري نحو 109.9 مليار دولار خلال عام 2013م مقابل 107.8 مليار دولار خلال عام 2012م.

109.9 مليار دولار حجم الميزان التجارى بدولة قطر خلال عام 2013 م.



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، دولة قطر

ثالثاً: الأسعار

بلغ معدل التضخم في دولة قطر 3.1 % عام 2013م، مقارنة بما نسبته 1.9 %في عام 2012م.



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، دولة قطر

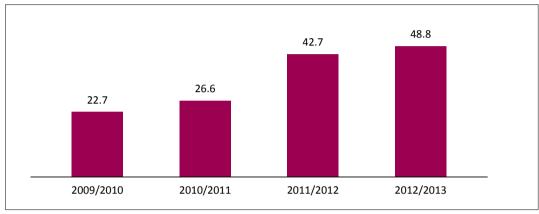
ا.1 % معدل التضخم في دولة قطر خلال عام 2013م

2. متوسط أسعار النفط

ارتفع متوسط سعر برميل النفط في الأسواق الدولية ليصل إلى 107.12 دولار خلال عام 2012م/2013م مقابل 48.8 مقابل عام 2011م/2011م، مما أدى إلى ارتفاع إيرادات النفط بالدولة بنسبة 14.3% لتصل إلى 48.8 مليار دولار خلال عام 2011م/2013م مقارنة بنحو 42.7 مليار دولار خلال عام 2011م/2012م.

48.8 مليار دولار إيــــرادات النفط في دولة قطر خلال عام 2012م/2012م.





المصدر: مصرف قطر المركزي، إدارة الاستقرار المالي والإحصاء، التقرير السنوي السابع والثلاثون، 2013م.

رابعا: سوق العمل

86.9 ٪ نسبة المشتغلين بدولة قطر من إجمالي السكان 15 سنة فأكثر خلال عام 2013م.

بلغت نسبة المشتغلين في دولة قطر نحو 86.9 % من إجمالي عدد السكان (15 سنة فأكثر) خلال عام 2013م، ويبلغ عدد السكان غير النشطين اقتصاديا (15 سنة فأكثر) في دولة قطر نحو 227.0 ألف فرد خلال عام 2013م.

ألف فرد

حجم قوة العمل بدولة قطر خلال عام 2013م.

الإجمالي	غير قطريين	قطريون	الجنسية
1543.3	1450.7	92.6	النشيطون اقتصاديا
227.0	141.9	85.1	غير النشيطين اقتصاديا

المصدر: جهاز الإحصاء، إحصاءات القوة العاملة، دولة قطر، 2013م.

خامسا: القطاع المصرفي

150.7 مليار دولار حجم الودائع بالبنوك القطرية خالال عام 2013م.

ازداد حجم الودائع بالبنوك القطرية لتصل إلى 150.7 مليار دولار خلال عام 2013م مقابل 125.8 مليار دولار خلال عام 2012م مقابل عام 2012م مقابل عام 2013م مقابل المصرفي بدولة قطر ليصل إلى 146.4 مليار دولار خلال عام 2013م مقابل 131.0 مليار دولار خلال عام 2012م.

تطور حجم الودائع والائتمان المصرفي بدولة قطر خلال الفترة (2009–2013م) مليار دولار

اجمالي الائتمان المصرفي	إجمالي الودائع	السنة
69.2	67.8	2009
80.7	84.3	2010
103.5	99.9	2011
131.0	125.8	2012
146.4	150.7	2013

المصدر: مصرف قطر المركزي، إدارة الاستقرار المالي والإحصاء، التقرير السنوي السابع والثلاثون، 2013م.

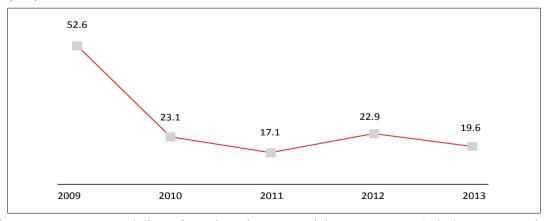
سادسا: تطورات القطاع النقدي وسوق الاوراق المالية

1.القطاع النقدي

125.2 مليار دولار عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) خلال عام 2013م.

سجل عرض النقد بمفهومه الواسع M2 خلال عام 2013م نموا بلغت نسبت 6.01 % مقارنة بنه مو بلغت نسبتة 6.01 % مقارنة بنه 6.01 % و 6.01 % و





المصدر: مصرف قطر المركزي، إدارة الاستقرار المالي والإحصاء، التقرير السنوي السابع والثلاثون، 2013م.

مليار دولار

مكونات القاعدة النقدية في دولة قطر للسنوات (2008-2013م).

عرض النقد (M2)	ودائع لأجل والتوفير	عرض النقد (M1)	ودائع تحت الطلب	النقد المتداول	السنة
38.7	26.8	11.9	10.5	1.5	2008
59.1	44.5	14.6	13.0	1.6	2009
72.7	54.0	18.8	17.1	1.7	2010
85.2	62.7	22.5	20.6	1.9	2011
104.7	79.7	25.0	22.7	2.2	2012
125.2	96.1	29.1	26.6	2.5	2013

المصدر: التقرير السنوى السابع والثلاثين 2013-م - مصرف قطر المركزي

2.سوق الاوراق المالية

10379.6 نقطة قيمة مؤشر سوق قطر للأوراق المالية عام 2013م.

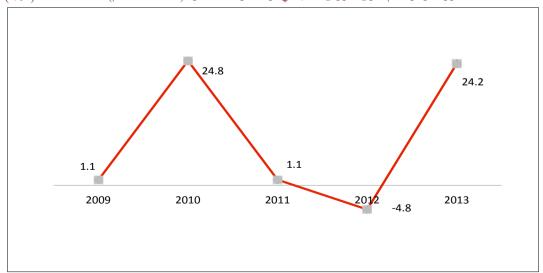
ارتفع المؤشر العام لسوق الأوراق المالية في دولة قطر بنسبة 24.2% خلال عام 2013م ليبلغ 10379.6 نقطة مقارنه بتراجع بلغت نسبتة 4.8 % في عام 2012م والبالغ 8779.0 نقطة مقارنة عما كان عليه في عام 2011م والبالغ 8779.0

نقطة. وبلغ إجمالي حجم التداول خلال عام 2013م حوالي 1.9مليار سهم بقيمة 20.6 مليار دولار مقارنة بحوالي 2.4 مليار

سهم بقيمة 19.4 مليار دولار تم تداولها خلال عام2012م وبقيمة 19.4 مليار دولار. وقد بافت نسبة الانخفاض في حجم التداول 20.2 % في عام 2013م وقال نهرار تفاع نسبته 4. 5% في عام 2012م

وقد بلغت نسبة الانخفاض في حجم التداول 20.2 % في عام 2013م مقارنه بارتفاع نسبته 5.4 في عام 2012م كما وقد بلغت نسبة الارتفاع في قيمة التداول 6.0% في عام 2012م مقارنه بانخفاض نسبته 281% في عام 2012م.

تطور المؤشر العام لسوق الأوراق المالية في دولة قطر خلال الفترة (2009–2013م) (%)



المصدر: التقرير السنوي 2013-م - بورصة قطر

التطورات التي حدثت في حجم وقيمة التداول وكذلك المؤشر العام لسوق قطر للأوراق المالية خلال السنوات (2008-2013م).

قيمة التداول (مليار دولار)	حجم النداول (مليار سهم)	المؤشر العام للأسعار بورصة قطر	السنة
48.2	3.9	6886.1	2008
25.3	3.5	6959.2	2009
18.5	2.1	8681.7	2010
23.7	2.3	8779.0	2011
19.4	2.4	8358.9	2012
20.6	1.9	10379.6	2013

المصدر: التقرير السنوي 2013-م - بورصة قطر



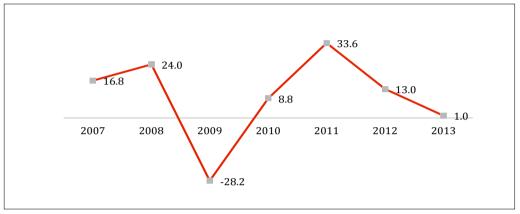
أولا: الأداء الاقتصادي والاستثمار

1. معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في دولة الكويت نحو $1.0\,\%$ خلال عام 2013م مقارنة بنحو $3.0\,\%$ خلال عام 2012م.

1.0 % معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت خلال عام 2013م.

تطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية في دولة الكويت خلال الفترة (2007-2013م) (%)



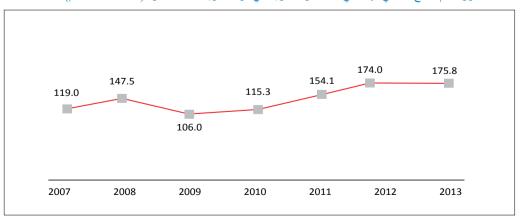
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت

2. الناتج المحلي الإجمالي

بلغ إجمالي حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دولة الكويت نحو 175.8 مليار دولار خلال عام 2013م مقارنة بما مقداره 174.0 مليار دولار عام 2012م.

175.8 مليار دولار حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دولـة الكويت خلال عام 2013م.

تطور حجم الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية في دولة الكويت خلال الفترة (2007 - 2013م) مليار دولار



3. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

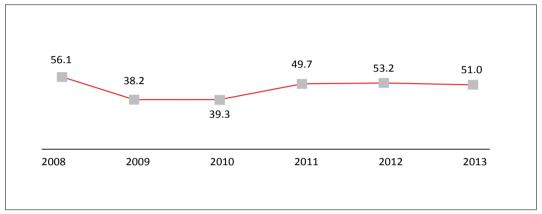
بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدولة الكويت نحو 51.0 ألف دو لار خلال عام 2013م مقارنة بنحو 53.2 ألف دو لار خلال عام 2012م.

51.0 الف دولار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدولة الكويت خلال عام

2013م.



تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت خلال الفترة (2008-2013م) ألف دو لار

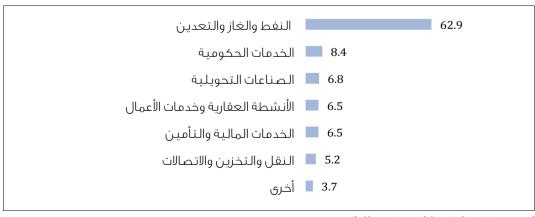


المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت

4. الناتج المحلي الإجمالي وفقا للقطاعات الاقتصادية

يستحوذ قطاع النفط والغاز والتعدين على نحو 62.9 % (النفط والغاز 62.8 %، باقي أنشطة التعدين 0.1 %) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت عام 2013م، يليه قطاع الخدمات الحكومية بنسبة 8.4 %، يليه الصناعات التحويلية والتي ساهمت بنسبة 6.8 % من الناتج المحلى الإجمالي.

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) بدولة الكويت عام 2013م. (%)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت

قطاع النفط والغاز والتعدين يستحوذ على 62.9 % من إجمالي الناتج المحلي بدولة الكويت عام 2013.



5. التجارة الخارجية

ارتفع حجم التجارة الخارجية بدولة الكويت بما نسبته 1.1 % خلال عام 2013م مقارنة بعام 2012م، إذ بلغ حجم التجارة الخارجية نحو 143.4 مليار دولار خلال عام 2012م. وتُعد الصادرات النفطية هي أهم مكون من صادرات دولة الكويت، إذ بلغت نحو 94.3 خلال عام 2013م.

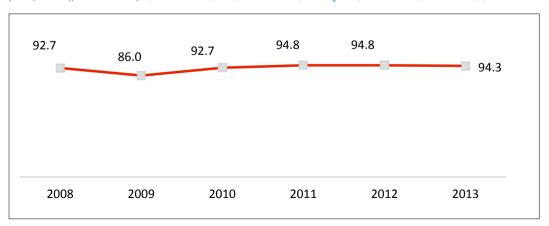
94.3 % نسبة الصادرات من النفط لإجمالي الصادرات السلعية بدولة الكويت خلال عام2013م.





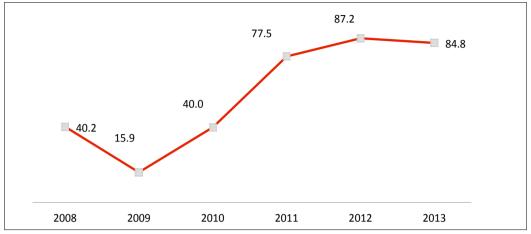
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت

تطور نسبة الصادرات من النفط لإجمالي الصادرات السلعية بدولة الكويت خلال الفترة (2008–2013م) (%)



وقد بلغ حجم الميزان التجاري بدولة الكويت ما مقداره 84.8 مليار دولار خلال عام 2013م مقارنة بما قيمته 87.2 مليار دولار عام 2012م.

تطور حجم الميزان التجاري في دولة الكويت خلال الفترة (2008– 2013م) مليار دولار



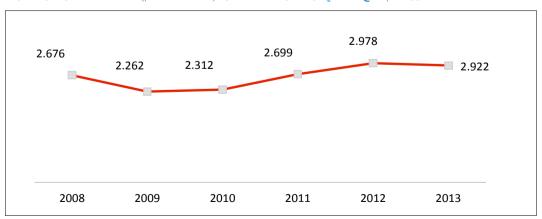
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت

ثالثا: النفط

1. النفط الخام

بلغ حجم الإنتاج من النفط الخام بدولة الكويت ليصل إلى 2.922 مليون برميل يوميا خلال عام 2013م مقابل 2.978 مليون برميل يوميا خلال عام 2012م مقابل مليون برميل يوميا خلال عام 2012م

تطور حجم إنتاج النفط في دولة الكويت خلال الفترة (2008–2013م) مليون برميل يوميا



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت

1. النفط

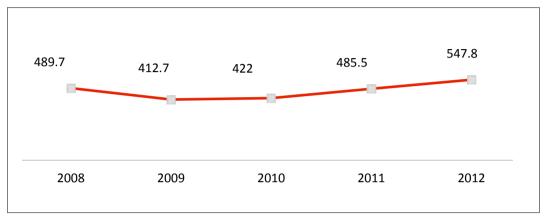
2.922 مليون برميل يوميا متوسط إنتاج النفط بدولة الكويت خلال عام 2013م.

2. الغاز الطبيعي

ار تفع حجم الإنتاج من الغاز الطبيعي بدولة الكويت ليصل إلى 547.8 مليون قدم مكعب خلال عام 2012م مقابل 485.5 مليون قدم مكعب خلال عام 2012م مقابل 62.3 مليون قدم مكعب.

547.8 مليون قدم مكعب حجم الإنتاج من الخاز الطبيعي بدولة الكويت عام 2012م.

تطور حجم إنتاج الغاز الطبيعي في دولة الكويت خلال الفترة (2008–2012م) مليون قدم مكعب



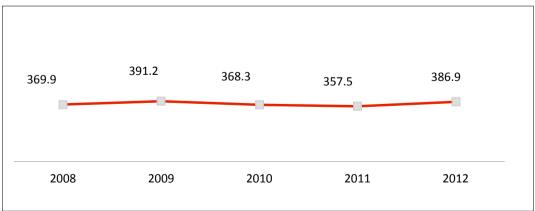
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت

3. المنتجات النفطية المتكررة

ارتفع حجم الإنتاج من المنتجات النفطية المتكررة بدولة الكويت ليصل إلى 386.9 مليون برميل خلال عام 2012م مقابل 357.5 مليون برميل خلال عام 2011م، بزيادة تقدر بنحو 29.4 مليون برميل.

مليون برميل حجم الإنتاج من المنتجات النفطية المتكررة بدولة الكويت خلال عام 2012م.

تطور حجم إنتاج المنتجات النفطية المتكررة في دولة الكويت خلال الفترة (2008–2012م) مليون برميل



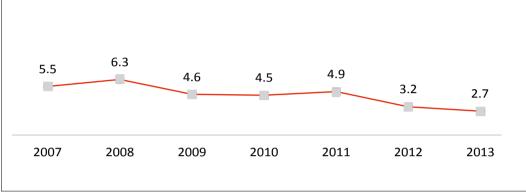
رابعا: الأسعار

1. معدل التضخم

سجل معدل التضخم في دولة الكويت نحو 2.7 % خلال عام 2013م، مقارنة بنحو 3.2 % خلال عام 2012م.

معدل % 2.7 التضخم بدولة الكويت خلال عام 2013م.





المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت

خامسا: سوق العمل

1.6 مليون مشتغل بدولة الكويت خلال عام 2012م.

بلغ عدد المشتغلين بدولة الكويت نحو 1.6 مليون مشتغل خلال عام 2012م، منهم 80.6 % من غير الكويتيين. وقد بلغت نسبة العاملين بالقطاع الخاص نحو 78.7 % من إجمالي المشتغلين بدولة الكويت خلال عام 2012م مقابل 21.3 % يعملون في القطاع الحكومي.

ألف مشتغل تطور حجم المشتغلون بدولة الكويت خلال الفترة (2010 – 2012م).

الفترة		المشتغلين حسب	الجنسية	
2012	2011	2010	القطاع	
240.2	229.2	218.4	حكومي	
61.9	61.4	57.5	خاص	كويتيون
302.1	290.6	275.9	المجموع	
91.1	84.3	80.4	حكومي	
1160.0	1103.3	1045.3	خاص	غیر کویتیین
1251.1	1187.6	1125.7	المجموع	
331.3	313.5	298.8	حكومي	
1221.9	1164.7	1102.8	خاص	الإجمالي
1553.2	1478.2	1401.6	المجموع	

سادسا: القطاع المصرفي

128.0 مليار دولار حجم الودائع بالبنوك الكويتية المحلية عام 2013م.

حققت الودائع بالبنوك الكويتية المحلية زيادة لتصل إلى 128.0 مليار دولار خلال عام 2013 مقابل 119.7 مليار دولار خلال عام 2012م. خلال عام 2012م.

وقد بلغ إجمالي حجم الائتمان المصرفي بدولة الكويت نحو 96.0 مليار دولار خلال عام 2013م مقابل ما قيمته 90.0 مليار دولار عام 2012م.

تطور حجم الودائع والائتمان المصرفي بدولة الكويت خلال الفترة (2008 – 2013م). مليار دولار

الائتمان المصرفي	اجمالي الودائع	السنة
79.8	92.3	2008
79.2	97.7	2009
81.8	99.5	2010
87.1	111.4	2011
90.0	119.7	2012
96.0	128.0	2013

المصدر: النشرة الإحصائية 2013م -البنك المركزي الكويتي

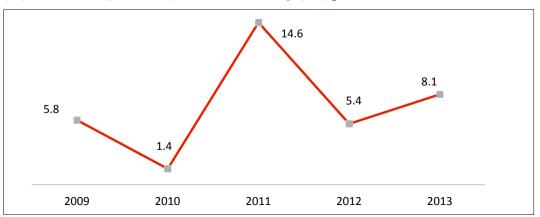
سابعا: تطورات القطاع النقدى وسوق الاوراق المالية

1. القطاع النقدي

115.4 مليار دولار عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) خلال عام 2013.

سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) خلال عام 2013م نموا بلغت نسبته 8.1% مقارنة بنمو بلغت نسبتة 5.5% و 14.6% في العامين 2012م و 2011م على التوالي، وقد بلغ عرض النقد بمفهومه الواسع 10 ما مقداره 10.6% مليار دولار في عام 2012م مقارنة بما مقداره 10.6% مليار دولار في عام 2012م، وقد جاء هذا النمو نتيجه نمو كلا من عرض النقد بمفهومه الضيق 110 والذي يشمل النقد المتداول والودائع تحت الطلب في عام 2013م بما نسبته 11.0% وكذلك ارتفاع ودائع التوفير ولاجل بما نسبته 11.0% في عام 2013م.

نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) في دولة الكويت خلال الفترة (2009-2013م) (%)



المصدر: النشرة الإحصائية 2013م -البنك المركزي الكويتي

ويبين الجدول التالي مكونات القاعدة النقدية في دولة الكويت للسنوات (2008-2013م). مليار دولار

عرض النقد (M2)	ودائع لأجل والتوفير	عرض النقد (M1)	ودائع تحت الطلب	النقد المتداول	السنة
82.3	65.5	16.9	13.6	3.2	2008
87.1	70.1	17.0	13.7	3.3	2009
88.4	69.8	18.5	15.0	3.5	2010
101.2	77.5	23.7	19.4	4.4	2011
106.8	78.6	28.1	23.3	4.8	2012
115.4	84.2	31.2	26.0	5.2	2013

المصدر: النشرة الإحصائية 2013م -البنك المركزي الكويتي

2 سوق الاوراق المالية

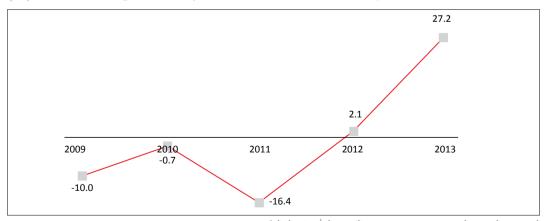
7549.5 نقطة قيمة مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية عام 2013م.

ارتفع المؤشر العام لسوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 27.2 خلال عام 2013م ليصل الى 7549.5 نقطة مقارنه بارتفاع بلغت نسبته 2.1 % في عام 2012م ليبلغ 5934.3 نقطة.

وبلغ إجمالي حجم التداول خلال عام 2013م حوالي 129.9 مليار سهم بقيمة 40.2 مليار دولار مقارنة بحوالي 82.8 مليار سهم بقيمة 25.8 مليار دولار تم تداولها خلال عام 2012م.

وقد بلغت نسبة الارتفاع في حجم التداول 56.9% في عام 2013م مقارنه بارتفاع نسبته 115.5% في عام 2012م ما وقد بلغت نسبة الارتفاع في قيمة التداول 55.8% في عام 2012م مقارنه بارتفاع نسبته 17.2% في عام 2012م.

تطور المؤشر العام لسوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة (2009–2013م) (%)



المصدر: التقرير السنوي 2013-م - سوق الكويت للأوراق المالية

التطورات التي حدثت في حجم وقيمة التداول وكذلك المؤشر العام لسوق الكويت للأوراق المالية خلال السنوات (2008-2013م).

قیمة التداول (ملیار دولار)	حجم النّداول (مليار سهم)	المؤشر العام للأسعار بورصة الكويت نقطة	السنة
133.1	80.9	7782.6	2008
75.9	106.3	7005.3	2009
43.7	74.7	6955.5	2010
22.0	38.4	5814.2	2011
25.8	82.8	5934.3	2012
40.2	129.9	7549.5	2013

المصدر: التقرير السنوي 2013-م - سوق الكويت للأوراق المالية





http://www.gccstat.org

https://facebook.com/gccstat

info@gccstat.org

twitter.com/gccstat

فاكس: 968 24343228 + البريد الإلكتروني: info@gccstat.org

المركز الإحصائي بدول مجلس التعاون لدول الخبية العربية

www.gccstat.org